عالم الفكر
العدد 1 المجلد 33 يوليو - سبتمبر 2004

البعد التداولي عند سيبويه

أ. مقبول إدريس(*)

في سنوات السبعينيات من القرن الماضي، كان هناك اتجاه لتعريف التداولية La Pragmatique بأنها «قمامة اللسانيات» La Poubelle de linguistique، هذا التعريف الذي يعني أن مهمة التداولية هي معالجة المشاكل اللغوية الهامشية Marginaux التي لم تعالجها اللسانيات (الفونولوجيا، التركيب، الدلالة).

لا أحد يماري في أن البحث التداولي وليد الثقافة الأنجلوساكسونية Anglosaxonne، وقد تطورت في الولايات المتحدة وإنجلترا بسبب الدور الذي لعبته الاتجاهات التحليلية في الفلسفة، ومن جهة أخرى بسبب ما خلفته النظرية التوليدية في نموذجها الأول من مشاكل (إخفاق) نتيجة تمسكها باستقلالية التركيب L'autonomie de la syntaxe، مما أدى للتفكير بجد في البعدين الدلالي Semantique، ثم التداولي Pragmatique.

إن نقطة بداية التداولية يمكن أن تكون من أعمال فلاسفة اللغة خاصة من خلال مناقشات جون أوستين J.Austine سنة ١٩٥٠ في جامعة هارفارد، وكذا محاضرات بول كرايس P. Grice سنة ١٩٦٧، هذه المحاضرات التي لم تسمح فقط بإحداث تقدم في مستوى معرفتنا باللغات الطبيعية، ولكن أحدثت تغيرا طال حتى هندسة اللسانيات، فاكتشاف الأبعاد التداولية للغة فتح آفاقا أرحب وأنتج أسئلة جديدة ستكون مسوغا للاعتراف بالتداولية كأحدث بحث أفرزته حضيرة اللسانيات الحديثة، البحث الذي يولي أهمية قصوى للشروط الخارج لغوية Extra languistique، والمتعلقة بالسياق والمقام والمتكلمين

(*) كاتب وباحث من المغرب.

ومقاصدهم وحيثيات الاستعمال والأفعال اللغوية، أو بعبارة التوليديين أصبحت جزءا من دراسة الإنجاز Part of performance.

ونحن في عملنا هذا الذي نعتبره مساهمة بسيطة في بناء صرح للسانيات التداولية العربية نفترض انطلاقا من اشتغالنا على أحد أغنى وأهم النصوص في ثقافتنا اللسانية وأكثرها تميزا، ألا وهو كتاب سيبويه، أنه يحتوي على الكثير من القضايا التي لها تعلق مباشر بما بشرت به التداولية الحديثة، وسنحاول قدر المستطاع الكشف عن جانب مدهش من هذه الحقائق من غير أن تكون لدينا نية ادعاء السبق، لاعتقادنا أن العلم هو تراكمات وتجارب غير متحزبة ولا أممية.

اللحن التداولي

جرت العادة أن ينسب اللحن (الخطأ) أو يضاف إلى اللغة، ويقصد به غالبا خرق جانبها النحوي أو الصرفي في بعض الأحيان، غير أني أرى أن هذا اللحن قد يعتري مستويات عدة على جهة التوسع، ومن بينها المستوى التداولي التكلمي، ومرجعي في هذا الطرح كلام سيبويه ونظره النحوي الذي تنصب هذه الدراسة عليه من خلال عمله «الكتاب».

ففي «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة»⁽¹⁾ الذي يعتبره البعض بابا مجاله الدلالة وسياق التلفظ في بعد مجرد⁽²⁾ .

يقسم الإمام سيبويه الكلام على النحو التالي:

الكلام

- مستقيم حسن (أ)	أتيتك أمس
- محال (ب)	أتيتك غدا
- مستقيم كذب (ج)	حملت الجبل
- مستقيم قبيح (د)	كي زيد يأتيك
- محال كذب (و)	سوف أشرب ماء البحر أمس

إن حكم سيبويه على أحد أنماط الكلام (ج) بصفة المستقيم الكذب هو ما أسميه باللحن التداولي الذي تنخرم فيه شروط المطابقة بين النسبة الكلامية والنسبة الواقعية الخارجية والنسبة العقلية كما يعبر البلاغيون وكذا التداوليون.

يقول الشارح أبوسعيد السيرافي «وإنما خص المثالين بالكذب لأن ظاهرهما يدل على كذب قائلهما قبل التصفح والبحث، وإلا فكل كلام تكلم به وكان يخبر على خلاف ما يوجبه الظاهر فهو كذب، علم أو لم يعلم، كقول القائل: لقيت زيدا اليوم، واشتريت ثوبا، إذا لم يكن الأمر على ما قال فهو مستقيم كذب»(٣). إن الكلام المستقيم الكذب، تركيب انتظمت عناصره وفق نسق لغوي وقواعدي مقبول يحافظ فيه على الرتب والمحلات وآثار الإعراب، غير أن اللحن يمكن أن يأتيه من جهة دلالة ملفوظه في علاقته بالاعتقاد والواقع، إذ هو إما صادق وإما كاذب، بناء على المنطق الثنائي القيمة، كما هو معروف عند بعض التداوليين المناطقة. وسنعود لمناقشة هذا الموضوع بعد قليل.

في بيان معنى الأقسام السالفة الذكر عند سيبويه، ينقل الشنتمري كلام أبي سعيد من غير نسبة إليه ويضيف «فالمستقيم من طريق النحو هو ما كان على القصد سالما من اللحن، فإذا قلت: قد زيدا رأيت. فهو سالم من اللحن، فكان مستقيما من هذه الجهة (وهو مع ذلك موضوع في غير موضعه، فهو قبيح من هذه الجهة) (٤). ويستدرك بتفريع جديد ينسبه إلى الأخفش هذه المرة يقول: «ومنه الخطأ، وهو ما لا يتعمده نحو قولك: ضربت زيدا، هذا من جهة اللفظ مستقيم، فيقال فيه على قيام ما مضى من الباب: مستقيم كذب ومستقيم قبيح، إلا أن سيبويه لم يذكر هذا القسم؛ لأن لفظه لا يدل على أنه خطأ، وإنما ظاهره أنه صواب»(٥).

قلت: لم يكن سيبويه ليغفل عن هذا «القسم» الذي هو الخطأ، وسيأتي حديثنا عنه في محله من هذا البحث في باب التوجيه، أما إدراجه في جملة المستقيم الكذب أو المستقيم القبيح فلا، لانتفاء العمدية أو القصدية فيه بخلافهما.

وجاء صاحب كتاب الصناعتين فجعل المعاني على وجوه وأسهب في تفصيلها مكررا أمثلة سيبويه: منها ما هو مستقيم حسن مثل قولك قد رأيت زيدا، ومنها ما هو مستقيم قبيح، نحو قولك قد زيدا رأيت، وإنما قبح لأنك أفسدت النظام بالتقديم والتأخير ومنها ما هو مستقيم النظم وهو كذب مثل قولك: حملت الجبل وشربت ماء البحر، ومنها ما هو محال كقولك: أتيتك أمس... وكل محال فاسد وليس كل فاسد محالا: ألا ترى أن قولك «قام زيدا» فاسد وليس بمحال، والمحال ما لا يجوز كونه البتة كقولك: الدنيا في بيضة. وأما قولك: حملت الجبل وأشباهه فكذب وليس بمحال إذ جاز أن يزيد الله في قدرتك فتحمله، ويجوز أن يكون الكلام الواحد كذبا محالا وهو قولك: رأيت قائما قاعدا ومررت بيقظان نائم، فتصل كذبا بمحال، فصار الذي هو الكذب هو المحال بالجمع بينهما، وإن كان لكل واحد معنى على حياله، وذلك لما عقد بعضهما ببعض حتى صار كلاما واحدا»(٦).

قلت: كلام أبي هلال لا جديد فيه، أما حديثه عن المحال ففيه اضطراب واضح إذ كيف استقام عنده أن: الدنيا في بيضة (محال) في حين جعل: حملت الجبل (جائزا)، فهو ظاهر

النقض للحد الذي وضعه للمحال بمعنى الذي لا يجوز البتة، إذ عنده تتسع قدرة الله وتمتد لإقدار الإنسان على حمل الجبل؟! ولا تتسع لجعل الدنيا واختزالها في بيضة؟! إن المحال هو ما يناقض ظواهر الطبيعة أو يتعارض وقوانينها الثابتة، أو يكون غير مستوف لشروط الوجود الواقعية(٧). وعليه فكلا الملفوظين مستقيم كذب.

أما المحال عند سيبويه فأن تنقض كلامك بكلامك، أوله بآخره، مثل «أتيتك غدا» لأنه يجمع بين متناقضين الماضي والمستقبل.

إن الاستقامة والكذب جهتان متغايرتان وليستا بالضرورة متلازمتين، شأنهما شأن الاستقامة والصدق وذلك لاختلاف المتعلق، يقول الدكتور طه عبدالرحمن «وعليه يكون كل قول معتقد مستقيما سواء صدق أم لم يصدق، لأن الصدق هو مطابقة الاعتقاد للخارج، ولأن الكذب هو مفارقة الاعتقاد للخارج»(٨)، ويضيف في موضع غير هذا «إن الصدق والكذب تابعان للاعتقاد، فإذا لم يكن القائل معتقدا لقوله، فلا يمكن الحكم عليه لا صدقا ولا كذبا، إذ ليس الصدق سوى موافقة الاعتقاد للواقع، والكذب سوى مخالفة هذا الاعتقاد للواقع، بدليل وجود الأقوال المجازية، فلو كان الصدق والكذب لازمين للقول بما هو كذلك؛ لكان القول المجازي كاذبا على الدوام، حيث إن معناه يخالف ظاهره، وإذا فرضنا أن الغالب على الكلام الطبيعي أن يكون مجازيا، فقد صار التواصل به في حكم التكاذب، وصار التعامل به في حكم التخاتل، وليس الأمر كذلك، وما ذلك إلا لأن الأصل في تصديق القول أو تكذيبه هو الاعتقاد الذي تحته»(٩). ومذهب صاحب التكوثر العقلي في ربطه بين الخبر والاعتقاد خلافا لمن ذهب إلى ربط الخبر بالواقع هو مذهب النظام نفسه ومن تابعه ولست أدري ما إذا كان قد اطلع عليه وسها عن نسبته، أم هي المصادفة في تطابق الأنظار، قال النظام: صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو خطأ، أي ولو كان ذلك الاعتقاد غير مطابق للواقع، والكذب عدمها، أي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو خطأ، وصدق المتكلم مطابقة خبره للاعتقاد، وكذبه عدمها، واحتج النظام بقوله تعالى: ﴿والله يشهد إن المنافقين لكاذبون﴾ (المنافقون: ١)، كذبهم في قولهم «إنك لرسول الله» مع مطابقته للخارج، لأنه لم يطابق اعتقادهم، والجواب أن المعنى لكاذبون في الشهادة(١٠).

هب أن أحدهم قال مثلا:

١ - توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والوحي ما يزال ينزل على الناس.
٢ - التقى الحسن البصري بالإمام الزمخشري في بغداد.
٣ - درس سيبويه الطب والفلك والنجوم على الخليل.

إن هذه الجمل/ الملفوظات مستقيمة (نحوية) gramatical لمراعاتها ما يقتضيه النحو عموما على مستوى التركيب، بيد أنها كاذبة (١١) (لاحنة تداوليا)، لما علم من أن الوحي انقطع

نزوله قبل مفارقة الروح لجسده الشريف صلى الله عليه وسلم، ولما علم من استحالة لقاء الحسن البصري (١١٠هـ) والزمخشري (٥٣٨هـ) رضي الله عنهما لما بينهما من مسافة زمنية، ولما علم أيضا من أن سيبويه أخذ النحو واللغة عن الخليل وليس الطب والفلك والنجوم.

يذهب Moeschler و Reboul إلى أنه عندما ينتج المتكلم ملفوظا كاذبا، فإنه يتلفظ بجملة لها على العموم قوة إنجازية Une force illocutionnaire إثباتية Declarative ومضمون قضوي Contenu propositionnel يعتقد المتكلم خطأه، وهوعندما يعتقده خطأ فلأنه قادر على تأويله دلاليا، يعني أنه قادر على تحديد شروط الصدق لهذه الجملة...، وهكذا فالتحديد الكامل لشروط الصدق يمر دفعة واحدة بسيرورات تداولية، وينتمي إلى سيرورات لسانية وتداولية لتأويل الملفوظ(١٢).

ويعتقد أصحاب الدلالة التصورية Sémantique conceptuelle أن الصدق نسبي بالنظر إلى فهمنا للظواهر، إذ يرتبط صدق الجملة عند لايكوف وجونسون(١٣) بالطريقة التي نفهم بها العالم حين نسقط عليه اتجاها معينا وبنية من الكيانات.

إن حملنا للمصطلح السيبويهي «المستقيم الكذب» على أنه وجه من وجوه اللحن المتعلقة بالتداول لا يتنافى مع فهم أحدالدارسين للكتاب من المستشرقين، وهو العالم كارتر M. Carter(١٤)، الذي توقف مليا عند هذه المصطلحات خاصة في بابها المعروف ليربطها من جانبه بعلم الكلام والأخلاق الإسلامية والسلوك، وهو في نظرنا موفق الرأي ومن الأوائل الذين دافعوا عن الأصولية العربية والإسلامية للنحو العربي في وجه العديد ممن زعموا نسبته إلى المنطق الأرسطي. وهو يرى أن مفاهيم النحو، إن لزم أن لها جذورا وأصولا، ينبغي البحث عنها في حقول المعرفة العربية والإسلامية وليس خارجها؛ نظرا لتفاعلها الطبيعي المدهش داخل البنية المركبة للعقل العربي والمسلم.

وخلافا لما ذهب إليه الدكتور عابد الجابري، الذي إن سلمنا له بأن ما ورد في «باب الاستقامة من الكلام والإحالة» هو جهات أو موجهات Modalités مركبة(١٥)، ومعلوم أن هذا المصطلح شديد الصلة بالمنطق، فهي خالية من تأثيرات المنطق ولا ارتباط بينها وبين ما تعارف عليه المناطقة في موجهاتهم، والنظر النحوي عند سيبويه لم يتجه بحيث يتداخل فيه المنطق واللغة(١٦)، بل لتذوب في بوتقته أجزاء المعارف العربية الإسلامية.

الإعراب التداولي

يتحدث أهل الصناعة من النحاة عن الإعراب التقديري أو المحلي، والإعراب بالحروف أو الحركات أو بالحذف، ولا خلاف عندهم في إحالة الإعراب على المستوى الدلالي، فالإعراب إبانة للمعاني المختلفة(١٧)، والإعراب علم للمعاني(١٨)، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني(١٩).

غير أنّا نرى، بالإضافة إلى كل هذا، أن الإعراب عند سيبويه على الخصوص يكاد لا يخلو من أسباب وصلات مع المستوى التداولي، ونقترح تمثيل العلاقة بين هذه المستويات الثلاثة كما يلي(٢٠):

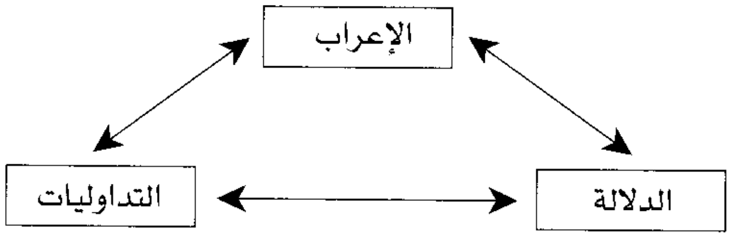

كما نقترح نحو مزيد من التخصيب لأرضية البحث (الإعراب التداولي) مصطلحا جديدا نرجو مناقشته بقدر كاف يسمح بتداوله أو طرحه، و هو من باب الاشتراك المقدر، كما يسميه الدكتور طه عبدالرحمن، يعني بقاء باب الاعتراض مفتوحا في أي وقت كان، حتى بعد أن جرى التناظر فيه، وذلك بالأساس لحاجة المعرفة العقلية إلى دوام الاعتراض، إذ على قدر ما يوجد من أسباب الاعتراض على الدليل، يوجد من أبواب تجديد الفهم فيه(٢١)، وقد دعانا لهذا الاجتهاد ما ألفيناه في كتاب سيبويه من مادة قابلة لعرضها فرضيات لزعمنا، الذي نعتقد من خلاله أن قراءة أولية للمصطلح النحوي أو الجهاز المفاهيمي الوصفي كافية للتدليل على التداخل بين المستويات الثلاثة المذكورة سلفا، فالحال والتوكيد والبدل والظرف والتمييز وغيرها دوال اصطلاحية(٢٢) ليست سلّما في بنائها لمستوى التركيب (أو النحو)، بل تظل وفية لبعدين آخرين تأخذ عنهما وتعكسهما بنصيب وافر، هما البعد الدلالي والبعد التداولي، وإليك البيان التالي من كتاب سيبويه: جاء في (هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح): ومثل ذلك قول الله عز وجل: ﴿لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة﴾ (النساء: ١٦٢) فلو كان كله رفعا كان جيدا، فأما (المؤتون) فمحمول على الابتداء(٢٣)، ويعرب سيبويه (المقيمين) المنصوبة على التعظيم والمدح، وهي قراءة متواترة رد الزمخشري وأبوحيان على من توهم خطأها، قال صاحب البحر مفسرا قول صاحب الكشاف «ولا تلتفت إلى ما زعموا وقوعه لحنا في خط المصحف، وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب، ولم يعرف مذاهب العرب وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتنان، ويعني بقوله: من لم ينظر في الكتاب، كتاب سيبويه رحمه الله، فإن اسم الكتاب علم عليه، ولجهل من يقدم على تفسير كتاب الله وإعراب ألفاظه بغير أحكام علم النحو»(٢٤). والمعلوم أن قراءة الرفع شاذة وهي في مصحف عبدالله قراءة مالك بن دينار والجحدري وعيسى الثقفي(٢٥).

إن الملاحظ أن سيبويه لا يذهب في إعراب محل الشاهد على النصب (المقيمين) على الاختصاص كما ذهب أبوحيان، ولكنه يذهب مذهبا تداوليا فيختارالإعراب على التعظيم والمدح لأن المقام مقام ثناء على المؤمنين.

وفي الباب نفسه نجده يورد قوله سبحانه: ﴿ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة، والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس﴾ (البقرة: ١٧٧) ولو ابتدأته فرفعته على الابتداء كان جيدا، كما ابتدأت في قوله ﴿والمؤتون الزكاة﴾[٢٦]. وهي قراءة شاذة. وسيبويه يذهب إلى أنها منصوبة على المدح والتعظيم كسابقتها، يقول الفارسي: «إذا ذكرت الصفات الكثيرة في معرض المدح والذم، والأحسن أن يخالف بإعرابها ولا تجعل كلها جارية على موصوفها، لأن هذا الموضع من مواضع الإطناب في الوصف والإبلاغ في القول، فإذا خولف بإعراب الأوصاف كان المقصود أكمل؛ لأن الكلام عند الاختلاف يصير كأنه أنواع من الكلام وضروب من البيان، وعند الاتحاد في الإعراب يكون وجها واحدا أو جملة واحدة»[٢٧].

وفي الباب نفسه يقول سيبويه: «وسمعنا بعض العرب يقول (الحمد لله ربَّ العالمين) فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية»[٢٨]. ويحملها سيبويه المحمل الإعرابي نفسه على التعظيم، وهي قراءة شاذة من جهة الرواية. قرأ بها زيد بن علي وطائفة بالنصب على المدح، كما ذهب إلى ذلك أيضا أبوحيان فقال: وهي فصيحة لولا خفض الصفات بعدها، وضعفت إذ ذاك على أن الأهوازي حكى في قراءة زيد بن علي أنه قرأ (ربَّ العالمين الرحمن الرحيم) بنصب الثلاثة، فلا ضعف إذ ذاك، وإنما يضعف قراءة النصب (ربَّ) وخفض الصفات بعدها، لأنهم نصوا أنه لا إتباع بعد القطع في النعوت[٢٩]. وقدر الزمخشري في نصبها على المدح قولنا: نحمد الله رب العالمين[٣٠]. وانتفاء التقدير وتوجيهه مبني كما هو ظاهر على إدراك المقام التخاطبي، ولهذا سميناه الإعراب التداولي. قال الشنتمري محددا بعض الشروط التداولية للتعظيم: واعلم أن التعظيم يحتاج إلى اجتماع معنيين في المعظَّم، أحدهما: أن يكون المعنى الذي عظم به مدحا وثناء ورفعة، والآخر: أن يكون المعظَّم قد عرفه المخاطِب وشهر عنده بما عظم به، أو يتكلم المتكلم بصفة ينفرد بها المخبَر عنه عند المخاطب، ويعرفه بها، ثم يأتي بعد بصفات يعظمه بها، كقولك: مررت بعبدالله الكريم الفاضل، فتنصب الفاضل على التعظيم، لأنك لما قدمت الكريم، صار كأنه قد عرف وشهر[٣١].

جاء في (هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه): «وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصبا ﴿وامرأته حمالة الحطب﴾ (المسد: ٤) لم يجعل الحمالة «خبرا للمرأة، ولكن كأنه قال: أذكر حمالة الحطب شتما لها. وإن كان فعلا لا يستعمل إظهاره»[٣٢]. وقراءة النصب

هي قراءة عاصم، وهي على الذم كما ذهب صاحب الإتحاف. وإن كان ينقل وجها آخر في إعرابها على الحالية من (امرأته)، لأنها فاعل لعطفها عليه و(حمالة) حينئذ نكرة، حيث أريد بها الاستقبال، أي حالها في النار كذلك[٣٣]. وإعراب الزمخشري لا يختلف عن سيبويه فهي بالنصب على الشتم، وهي عنده بمكان للطف ما يختزنه النصب من معنى، ولهذا أعلن «وأنا أستحب هذه القراءة»[٣٤]، ويقدر أبوإسحاق الزجاج نصبها على الذم بقوله «أعني حمالة الحطب»[٣٥].

وأيا كان التقدير فهو كما قال سيبويه فعل لا يستعمل إظهاره، بل يتوسل به فقط لينقدح ما انبهم من معاني المحذوف، ويستقيم منطق الإعراب والفهم. والتقدير التمثيلي دال على وعي سيبويه بالفارق بين العبارة الأصلية موضوع التحليل وبين العبارة الشارحة، ومعنى قول سيبويه (وإن كان فعلا لا يستعمل إظهاره) أو (وهذا تمثيل ولا يتكلم به) أن تقدير المحذوف مسألة افتراضية، لأن العامل مجرد تصور ذهني تأويلي أو هو أداة تحليلية لبناء العلم[٣٦]، وسنعود إلى موضوع الاستعمال في محله من البحث إن شاء الله تعالى.

الشاهد السابق الذكر نفسه نجد سيبويه يذكره في (هذا باب ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة انتصابه إذا صار ما قبله مبنيا على الابتداء) ويورد معه بيت الشاعر:

إن بها أكتل أو رزاما   خويربين ينقفان الهاما

ويحمل نصب «خويربين» على الذم والشتم لأنه «لا يجوز نصبه على الحالية لوجود «أو»؛ لذلك يجوز الوصف عند ابن هشام بين «أكتل» و«رزاما»، فلو كان حالا لجاء مفردا كالخبر (خويربا)[٣٧]، وهو رأي الخليل فيما نقله ابن هشام على تقدير (أشتم)[٣٨].

وفي بيت عروة الصعاليك العبسي:

سقوني الخمر ثم تكنفوني   عداة الله من كذب وزور

قال سيبويه: «إنما شتمهم بشيء قد استقر عند المخاطبين»[٣٩].

إن وصف سيبويه لهذا الشاهد - كما هو واضح - لا يستند إلى إعراب جاف معزول عن مستوى التداول، بل يستند بالأساس إلى استنباط الدلالة من خلال المقام وفهم المخاطبين واستحضار الشروط التداولية لإنتاج وتأويل الخطاب، وهذا لعمري ما فهمه عنه - شارحه أبوسعيد فقال: «وإنما تنصبه بإضمار أذكر، والذي يصيره مدحا وثناء شتما أو تقبيحا قصد المتكلم به إلى ذلك، وربما قصد بقوله فلان فاضل وفلان شجاع إلى الهزء به، وتبين ذلك في لفظ من يحاوره هذا معروف في عادات كلام الناس»[٤٠]، فانظر معي هذا الحس التداولي الدقيق المتقدم فيما يرجح تخريج الكلام على الهزء (l'ironie) باستحضار المعطى النفسي (القصد التكلمي)، والمعطى السياقي (لفظ من يحاوره)، والمعطى الموسوعي الثقافي (عادات كلام الناس) كلها مجتمعة لتفيد خرق مبدأ الكيف Maximes de qualité، كما يقرر بول كرايس P.Grice[٤١].

ونقل سيبويه في الباب السابق نفسه عن يونس رواية قال: وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول: «أنا ابن سعد أكرم السعدينا، نصبه على الفخر»(٤٢).

وجاء في (هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه): «ومن هذا الترحم، والترحم يكون بالمسكين والبائس ونحوه، ولا يكون بكل صفة، ولا كل اسم، ولكن ترحم بما ترحم به العرب» ثم يورد بيتا شعريا:

فأصبحت بقرقرى كوانسا فلا تلمه أن ينام البائسا

ويعربه بالنصب على الترحم(٤٣)، ويعني نصب «البائس»، قال شارحه أبوسعيد «النصب يكون بإضمار شيء من ألفاظ الرحمة»(٤٤)، ثم أضاف مميزا بين سنن العرب في إنشائها لهذه الأوضاع والمقامات وما يراعى فيها من مقاصد تداولية «مذهب الترحم على غير منهاج التعظيم والشتم، وذلك أن الاسم الذي يعظم به والاسم الذي يشتم به قد وجب للمعظم والمشتوم شهرة وعرفا من قبل التعظيم والشتم، فيذكره المعظم أو الشاتم على جهة الرفع والثناء، أو على جهة الوضع منه والذم، والترحم إنما هو رقة وتحنن يلحق الذاكر على المذكور في حال ذكره إياه رقة وتحننا»(٤٥)، والكلام نفسه نجده عند الشنتمري من غير نسبته إلى أهله(٤٦).

وقد اضطرب ابن هشام في توجيه هذا الشاهد فحمله في باب ما افترق فيه عطف البيان والبدل (على الترحم)، وهو أحد آراء الكسائي(٤٧) أيضا، وفي باب المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظا ورتبة ينسب إلى سيبويه القول بإضمار (أذم)(٤٨)، وهذا لا يصح بالعقل والنظر، لما بين الترحم والذم من فرق، فما بالك بالنقل، إذ لم يرد عن سيبويه هذا التقدير في الكتاب، ولا أحسبه إلا سهوا من صاحب المغني تحسينا للظن به، وإلا فهو تقويل، وهو من المحاذير التي نبه إليها أهل النظر، لأن المتعقب للدليل قد يقع في إسقاط اعتقاداته وأفكاره ومقاصده على الدليل الذي ينظر فيه.

وننتقل إلى مثال آخر، هذه المرة يتعلق بإعراب حالة من الحالات التي تعتري المتكلم في أثناء إنشائه للحديث، وهي التذكر، شأنها شأن الغلط الذي جعلوا له موضعا في باب البدل - وسنعود إليه إن شاء الله تعالى - يقول سيبويه في (هذا باب وجوه القوافي في الإنشاد): «ويقول الرجل إذا تذكر ولم يرد أن يقطع كلامه (قالا) فيمد (قال) و(يقولو) فيمد (يقول) و(من العامي) فيمد (العام)، سمعناهم يتكلمون به في الكلام، ويجعلونه علامة ما يتذكر به، ولم يقطع كلامه، فإذا اضطروا إلى مثل هذا الساكن كسروا، سمعناهم يقولون (إنه قدي) في (قد) ويقولون (ألى) في الألف واللام، يتذكر الحارث ونحوه، وسمعنا من يوثق به في ذلك يقول: «هذا سيفني» يريد «سيف»، ولكنه تذكَّر بعد كلاما ولم يرد أن يقطع اللفظ لأن التنوين حرف ساكن فيكسر كما تكسر دال قد»(٤٩).

إن وصف سيبويه للغة العربية وتتبعه لدقائقها جعله لا يغفل عن أي وضع من أوضاعها مهما تناهى في الصغر أو الجزئية، وبغض النظر عن نسبة وروده (قلة أو كثرة) ضمن ظواهر اللسان العربي، فإعراب الألف واللام والياء الناشئة كلها عن إشباع الحركة بما يناسبها من حروف المد على التذكر استحضار لما يكون عليه المتكلم حال حديثه العادي حين تخونه العبارة أو تستعصي عليه الكلمة المطلوبة، فيضطر إلى التحايل عليها وجلبها من عمق ذاكرته بتلطف دون أن يقطع حديثه تماما، وهذه ظاهرة كونية لا تتعلق باللغة العربية فحسب، بل تعرض لمتكلم أي لسان طبيعي، على أننا وجدنا أن من النحاة القدامى، وإن كان لا يجد بدا من الاعتراف بهذه الظاهرة، فهو لا يرى إعرابها على التذكر، وينكر ذلك من غير أن يكلف نفسه التدليل على اعتراضه(٥٠). والناقض مطالب بالدليل على كل حال!

تسييق المتن في النظر النحوي عند سيبويه

إن الناظر في كتب متأخري النحاة(٥١)، خاصة في شواهدها ومتونها التي كانت محط عنايتهم وتعليلهم وتقعيدهم، ليكاد يندهش للفرق الذي يجده بعد عودته لسيبويه، ولست أقصد بالفرق اختلافها من حيث الصورة والمثال فهي هي، لكن قصدي بالفرق ما يلحظه القارئ للكتاب لما يسميه التداوليون بالتسييق Contextualisation الذي لا نكاد نجده عند من تأخر بعد سيبويه، وذلك للتطور الذي عرفه مفهوم النظر النحوي بشكل عام.

لم نكن الأوائل الذين أثار انتباههم هذه الخاصية، بل سبقنا إلى ذلك باحثون اشتغلوا على سيبويه منهم الدكتور المومني في أطروحته، غير أن إشارته كانت سريعة وعابرة، يقول: «فكثيرا ما استعان سيبويه على توضيح معنى التركيب بوصف الظروف المرافقة للتلفظ بالقول، كوصف الظواهر الصوتية، أو تحديد العلاقة بين المتكلم والمخاطب، أو ذكر أسباب التلفظ بالقول، إلى غير ذلك مما ذكره سيبويه عند دراسته لقضايا الحذف أو بيان المعاني المختلفة التي تدل عليها الصيغة الصرفية الواحدة بسبب اختلاف المقام»(٥٢).

والتسييق (من السياق)(٥٣) هو ربط الكلام (الملفوظات) بسياقه النصي واللساني السابق واللاحق، لأن «اللغة ليست حسابا منطقيا دقيقا، لكل كلمة معنى محدد، ولكل جملة معنى محدد، بحيث يمكنك الانتقال من جملة إلى ما يلزم عنها من جمل حسب قواعد الاستدلال المنطقي، لكن الكلمة الواحدة تتعدد معانيها بتعدد استخدامنا لها في الحياة اليومية، وتعدد معاني الجملة الواحدة حسب السياق الذي تذكر فيه»(٥٤)، ولهذا يصرح (فيرث) Firth بأن المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية، أي وضعها في سياقات مختلفة. وعليه تكون دراسة المعاني تتطلب على الدوام تحليلا للسياقات والمواقف التي ترد فيها حتى ما كان منها غير لغوي.

وقد اقتبست التداوليات مفهوم التسييق من اللسانيات الاجتماعية Sociolinguistique (٥٥). وعملت على استثماره وتوظيفه شأنه شأن السياق.

ويقترح K.ammer [٥٦] تقسيما للسياق ذا أربع شعب يشمل:

١ - السياق اللغوي linguistic context
٢ - السياق العاطفي Emotionel context
٣ - السياق الموقف Situational context
٤ - السياق الثقافي Cultural context

ويرى «هايمس» أن السياق يضطلع بدور مزدوج إذ «يحصر مجال التأويلات الممكنة... ويدعم التأويل المقصود»[٥٧]، فالكلمة كما يقول (ستيفان أولمان) ليست إلا وحدة تدخل في تشكيل المعنى، بينما يتحدد المعنى بالسياق[٥٨] ووجودها لا يتحدد إلا في السياق، فهي ليست شيئا في ذاتها، إنه من الواضح أن تأثير السياق متنوع جدا ويختلف من كلمة إلى أخرى، ومن جملة إلى أخرى، واللساني ينبغي له أن ينتبه دائما إلى ما يسمى بسياق المقام context of situation، وهو المقام الذي تدور فيه الملفوظات[٥٩].

وفي اعتقادنا أنه لما كان فهم معنى الكلام متوقفا على معرفة سياقه، فإن الإعراب نفسه الذي هو آلية لتحصيل المعنى يقوم على السياق، ونكاد نقول إنه يتغير بتغيره.

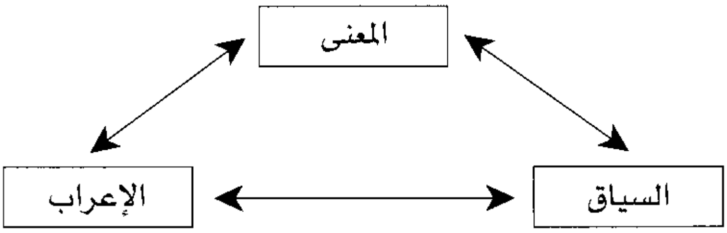

وهذا عين ما نبه إليه ابن هشام فيما يحترز منه المبتدي في صناعة الإعراب بقوله: «بل ربما مر به فأعربه بما لا يستحقه ونسي ما تقدم له»[٦٠]، أي نسي سياقه (خاصة السابق)، وقد يأتي الخلل أيضا حين يراعي المعرب معنى صحيحا، وهو لا ينظر في صحته من جهة الصناعة. وهذا مثال يذكره صاحب المغني على ذلك هو: «قول بعضهم في (ثمودا فما أبقى)، إن ثمودا مفعول مقدم، وهذا يمتنع لأن ما بعد (ما) النافية لا يعمل فيما قبلها، وإنما هو معطوف على (عادا)، وهو بتقدير (وأهلك ثمودا)»[٦١].

وقد شد انتباهي أثناء استقرائي للكتاب نص نفيس لسيبويه في (هذا باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة)[٦٢] يحرر فيه القول منبها إلى ما يعتري محترفي صناعة الإعراب من نقص جراء إهمالهم ما اصطلح عليه التداوليون بالتسييق أثناء اشتغالهم بوصف التراكيب وإعرابها. وقد عبر الإمام بمفهوم جميل ودقيق هو «التهاون بالخلف» في إشارته إلى هذا الإهمال والتراخي في استحضار هذا البعد السياقي

والمقامي في الإعراب. وللأسف الشديد لم أجد أحدا من شراح الكتاب ولا ممن جاء بعده من توقف عند هذا المفهوم، فقد ظل نسيا منسيا وهذا لعمري إجحاف في حق الرجل الذي نصب أعلام النحو.

وما قيل عن القدامى يقال عن المحدثين، لا فرق في التقصير. يقول سيبويه بعد أن نقل عن شيخه الخليل ما يحال ويحسن من بعض التراكيب التي تندرج فيما نحن بصدده «فإن النحويين مما يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الإعراب. وذلك أن رجلا من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبدالله منطلقا، وهو زيد منطلقا كان محالا، لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق ولم يقل هو، ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية، لأن «هو» و«أنا» علامتان للمضمر، وإنما يضمر إذا علم أنك قد عرفت من يعني، إلا أن رجلا لو كان خلف حائط، أو في موضع تجهله فيه فقلت من أنت؟ فقال: أنا عبدالله منطلقا في حاجتك، كان حسنا»(٦٣).

إن هذا النص ليعكس لنا أحد أرقى إنجازات النظر النحوي في المقبولية الإعرابية التداولية للملفوظين:

- أنا عبدالله منطلقا.
- هو زيد منطلقا.

ففي الوقت الذي يعرف فيه المخاطب من تعني لا حاجة إلى ذكر الظاهر (عبدالله) و(زيد) لأن الإضمار فعل قصدي نفسي(٦٤) يستبطن اتفاقا ضمنيا بين المتكلمين على المعنى، أما حين يكون السياق غير السياق والمقام غير المقام، حيث لا يوجد اتفاق ولا تواطؤ حول المعنى، بل هو مجهول لدى المخاطب، مستور جوهره وحقيقته عنه فآنئذ يتعين التصريح والبيان والتوضيح، وسيبويه رحمه الله لا يني يؤكد على فرق آخر وهو قصد المتكلم في السياق المقامي الأول إلى الإخبار عن الحال (منطلقا) أما في الثاني فالإخبار عن المبتدأ (أنا) و(هو)، ثم في الدرجة الثانية عن الحال (منطلقا)، ويرى أبوسعيد أن المخاطب عالم بالحال وإنما يستفهم عن المعنى، قال تعقيبا على استحسان سيبويه «وإنما استحسنه سيبويه في هذا الموضع لأنه كان عهده به منطلقا في حاجته من قبل أن يقول له من أنت، فصار ما عهده بمنزلة شيء ثبت له في نفسه كشجاع وكريم وبطل فنصبه كنصب (أنا عبدالله كريما) و(هو عبدالله شجاعا بطلا)(٦٥).

ولأجل الفرق والتمييز يضع سيبويه القاعدة النحوية والتداولية في آن واحد، يقول: «وإذا ذكرت شيئا من هذه الأسماء التي هي علامة للمضمر فإنه محال أن يظهر بعدها الاسم إذا كنت تخبر عن عمل، أو صفة غير عمل، ولا تريد أن تعرفه بأنه زيد أو عمرو، وكذلك إذا لم توعد ولم تفخر أو تصغر نفسك، لأنك في هذه الأحوال تعرف ما ترى أنه قد جهل، أو تنزل المخاطب منزلة من يجهل فخرا أوتهددا أووعيدا. فصار هذا كتعريفك إياه باسمه»(٦٦).

إن الكلام القابل للفهم والتأويل هو الكلام القابل للإعراب، والكلام القابل للإعراب هو الذي يقبل أن يوضع في سياقه، إذ كثيرا ما يكون المتلقي المعرب إزاء كلام يتضمن قرائن (معينات) سواء كانت ضمائر أو ظروفا أو أسماء موصولة أو أسماء إشارة تجعل من فهمه أمرا مستعصيا دون الإحاطة بسياقه.

إن عزل المتن اللغوي - بنظرنا - عن سياقه هو بمنزلة فصله عن ماء حياته. فَلَكَمْ هي المواقف التي مرت بنا أثناء إعراب شواهد قرآنية أو شعرية، تبلبلت فيها الألسن واضطربت الآراء، ومرد ذلك أنها معزولة عن سياقاتها العامة في القرآن الكريم أو في القصيدة المنظومة.

والتسييق ليس يختص بالجانب اللساني اللغوي فحسب، بل يتعداه إلى مستوى آخر أكبر ويجاوزه هو (السياق المقامي)، وفكرة المقام هذه هي المركز الذي يدور حوله علم الدلالة الوصفية، وكذا التداوليات في الوقت الحاضر، وهو الأساس الذي يتأسس عليه الشق الاجتماعي من وجوه المعنى، وهو الذي تتمثل فيه العلاقات والأحداث والظروف الاجتماعية التي تسود ساعة أداء المقال(٦٧).

ويذهب الدكتور طه عبدالرحمن إلى أن «القول الطبيعي مجردا عن مقامه تصير محامله كثيرة، ولا يتعين واحد منها إلا بتعيين المقام، حتى أنه يصح الادعاء بأن الأصل في القول الطبيعي أن تتعدد معانيه إلى أن يثبت بالدليل خلاف ذلك، وإذا كان كذلك، فقد وجب أن تكون صوره الممكنة متعددة، وألا ينحصر تقويمها في حتمية واحدة»(٦٨).

وإذا ما عدنا لسيبويه فإننا نجد ما يؤكد دعوانا التي سبقت، جاء في (هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي) «... وذلك قولك إذا رأيت رجلا متوجها وجهة الحاج، قاصدا في هيئة الحاج، فقلت: (مكةَ وربِّ الكعبة)، حيث التزيي بزيِّ الإحرام، كأنك قلت: (يريد مكة والله)، أو رأيت رجلا يسدد سهما قبل القرطاس. فقلت: (القرطاس والله) أي: (يصيب القرطاس) وإذا سمعت وقع السهم في القرطاس فقلت: القرطاس والله، أي أصاب القرطاس. ولو رأيت ناسا ينظرون الهلال، وأنت منهم بعيد فكبروا، لقلت: (الهلال ورب الكعبة)، أي (أبصروا الهلال)، أو رأيت ضربا فقلت على وجه التفاؤل: عبدالله، أي يقع بعبدالله، أو بعبدالله يكون(٦٩)، فأنت كما ترى لا يمكن بحال إعراب هذه الجمل:

١ - مكة ورب الكعبة.
٢ - القرطاس والله (١) و(٢) يعني بتقديرين.
٣ - الهلال ورب الكعبة.
٤ - عبدالله.

إلا داخل سياقاتها وقاماتها التي نص عليها سيبويه رحمه الله، يعني أن تسييقها هو الذي يرفع اللبس والغموض عنها وينقعها في ماء حياتها لتتضح وتجلى، قال شارح الكتاب: «فهذا من الباب الذي يجوز إظهار الفعل فيه وإضماره لحال حاضرة ودلالة بيِّنة»(٧٠). وليست الحال

الحاضرة سوى السياق المقامي:

١ - التوجه وجهة الحاج + التزيي بزي الإحرام.

٢ - تسديد السهم (الرؤية قبل، والسماع بعد إطلاق السهم).

٣ - نظرالناس للهلال وأنت منهم بعيد (يعني المتكلم) وسماع التكبير.

٤ - وقوع الضرب.

إن المحذوف المقدر في مثل هذه الملفوظات يتعلق استحضاره بعناصر متعددة منها المتكلم والمخاطب والعالم الخارجي (أي المعلومات الحاصلة عن الواقع والتي تساعد المستدل على بناء دليله بوجه يستفاد منه أن المقصود هو معنى لم يتناوله اللفظ بالمنطق، كما أنها تساعد المستمع على تبين مراد المتكلم، وكذا المعرفة المشتركة التي تفضي للدلالة البينة، وهي جملة من الاعتقادات والتصورات عن الذات والغير والأشياء والمعاني، يشترك فيها المتكلم والمخاطب مع جمهور الناطقين، وهي أنواع: لغوية وثقافية وعملية وحوارية[٧١].

مثال آخر جاء في (هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمرا، ويكون المبني عليه مظهرا) حيث يضعك سيبويه أولا في السياق: «وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبدالله وربي، كأنك قلت: ذاك عبدالله، أو هذا عبدالله، أو سمعت صوتا، فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: زيد وربي. أو مسست جلدا أو شممت ريحا فقلت: زيد أو المسك. أو ذقت طعاما، فقلت: العسل. ولو حدثت عن شمائل رجل، فصار آية لك على معرفته لقلت: عبدالله، كأن رجلا قال: مررت برجل راحم للمساكين بار بوالديه فقلت: فلان والله»[٧٢].

قال السيرافي «وهذا كله مفهوم»[٧٣] إمعانا في أن المقام وسياق التخاطب اللذين أطّر بهما سيبويه متنه اللغوي كانا كافيين في الإفادة والتوجيه بما لا يستدعي شرحا ولا يحتاج فيه إلى تفسير»[٧٤].

وإذا علم هذا فليعلم أن تقدير المحذوف متوقف على التسييق الذي تُحيل صوره المتعدد على معطيات من العالم الخارجي التداولي.

يحدد «هايمس» للسياق خصائص يمكن تصنيفها على الشكل التالي[٧٥]:

١ - المرسل.

٢ - المتلقي.

٣ - الحضور (وهم أشخاص مستمعون حاضرون يساهم وجودهم في تخصيص الفعل الكلامي).

٤ - الموضوع (وهو محورالحديث أو الفعل الكلامي).

٥ - المقام (وهو زمان ومكان الحدث التواصلي وكذلك العلاقات الفيزيائية بين المتفاعلين بالنظر إلى الإشارات والإيماءات وتعبيرات الوجه.

٦ - القناة (وقد تكون كلاما و كتابة أو إشارة).

٧ - النظام (وهي اللغة أو اللهجة أو الأسلوب المستعمل).

٨ - شكل الرسالة: (دردشة، حوار، جدال، موعظة، خرافة،... إلخ).

٩ - المفتاح (وهو تقديم للرسالة وحكم عليها).

١٠ - الغرض (أي أن ما يقصد المشاركون ينبغي أن يكون نتيجة الفعل التواصلي.

ونحن إن بحثنا عن تردد هذه الخصائص في النظر النحوي عند سيبويه، فسنجد عددا لا بأس به منها بحسب طبيعة الموضوع والحاجة إلى البيان والتقدير، وارتباطا بالنص السالف الذكر فإنه قد توافر لدينا:

- المرسل: المتكلم (الذي رأى/سمع/شم/مس).
- الحضور: الناس الذين ينظرون الهلال + يكبرون.
- الموضوع: الضرب/ الصوم...إلخ.
- المقام: أنت منهم بعيد/يصوب السهم/مس الجلد/شم الريح...
- القناة: كلام (الحديث عن الشمائل/الإشارة (فصار آية لك).
- النظام: أسلوب الحذف.

إننا نفترض أن النحو عند سيبويه غير مستقل بنفسه، وأن قوانين اللغة المنتجة للملفوظات مدعوة لكي تمتلك الصحة الدلالية والتداولية على مستوى الكلام أن ترتبط بعناصر خارجة عنها، ونفترض أيضا أنها بذلك لن تنتج كلاما حاملا لمعنى مطلق أو مجرد، بيد أنه معنى يريد المتكلم أن يعنيه من جهة، وأن يعبر به عن موقف محدد في إطار سياق محدد(٧٦)، وهذا عين ما نبه إليه الدكتور المومني حين تحدث عن الجملة في النظر النحوي عند سيبويه «بأنها ليست بنية جامدة، ولكنها حية ومتداولة بين متكلم ومخاطب، يراعي فيها المتكلم ما يأخذ باهتمام مخاطبه، فيقدم ما يجب تقديمه ويؤخر ما يجب تأخيره، ويوجز إن كان المقام يقتضي الإيجاز ويطنب إذا كان المقام يقتضي الإطناب، ومثل هذه السمات المميزة لطبيعة الكلام كثيرة في كتاب سيبويه»(٧٧).

التعليل التداولي

لقد شهد الفكر التصوري البحث عن العلل في جميع مراحله، وقبل أن يصل إلى مرحلة اقتصاره على تأصيل الأحكام لأننا كما يقول «مارتن هدجر»: «كلما نتعمق بالأشياء ونؤسس على العلل نجد أنفسنا في الطريق إلى الأصل الأساس، فنحن مدعوون دوما ودون أن ندري ما المقصود بدقة إلى التنبه إلى العلل، إلى الأصول»(٧٨)، ولهذا ففعل التعليل أو البحث عن العلل يكاد يكون متجذرا في الفكر الإنساني متأصلا فيه، فإذا ما أكد أحدنا شيئا طلبنا منه أن يعلل حكمه، وإننا نصر على أن يكون لكل تصرف علة ما تؤصله أو تؤسسه، وغالبا ما نكتفي بالعلة القريبة

المباشرة، إلا أننا أحيانا أخرى نبحث عن العلل البعيدة، وكلما أردنا أن نتعمق في فهم قضية ما أو ظاهرة، فإننا نجد أنفسنا نبحث عن أصل ما أو عن علة معينة(٧٩).

وإذا ما عدنا إلى مجال المعرفة العربية الإسلامية، فإننا نلفي أن التعليل يمثل ركنا مهما من أركان مناهج البحث في العلوم التي وجدت في البيئة الإسلامية إبان ازدهارها، سواء في علم الكلام، أو في الأصول أو في الدرس اللغوي(٨٠).

والبحث - كما هو معلوم - في العلة والتعليل يأتي بعد أن تجمع اللغة، وتستنبط المقاييس وتستقى الأصول(٨١)، وكلنا يعلم المقالة المتقدمة المنسوبة إلى شيخ سيبويه الخليل حين سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، أهي مأخوذة مسموعة عن العرب أم مخترعة؟ فقال: «إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دار محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في دار على شيء منها: قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا، وسنحت له، وخطرت بباله محتملة لذلك. فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها»(٨٢).

وواضح من خلال هذا النص أن النحاة مدوا التعليل(٨٣) إلى اللغة، فذهبوا إلى أن العرب لم تنطق بما نطقت به على الصورة التي انتهى إلينا علمها إلا لعلة دافعة، وقد كان لهم في كل شيء حكمة، وقد اجتهد النحاة في إظهار هذه العلل ليبرزوا وجه الحكمة في اللغة، لاعتقادهم أن العرب أمة حكيمة وينبغي الوقوف على حكمتها في لغتها.

ويذهب الدكتور مازن المبارك إلى تصنيف الدراسات اللغوية بالنظر إلى هذا البعد التعليلي على الشكل التالي(٨٤).

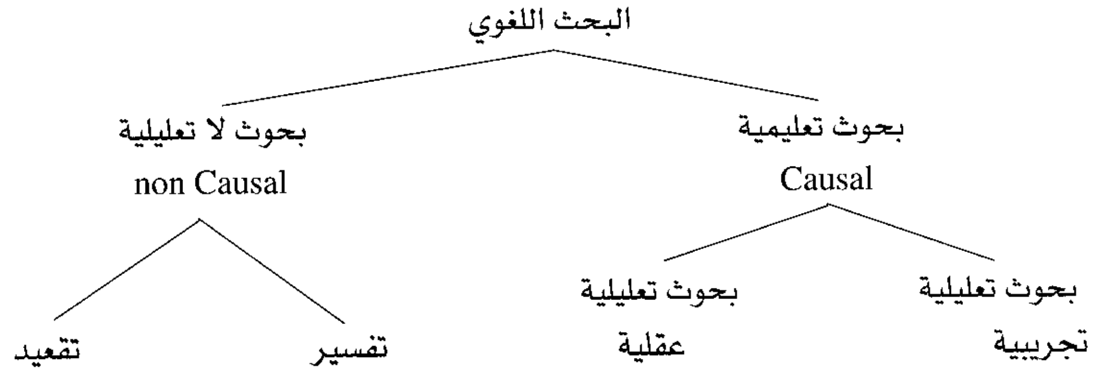

وفي اعتقادنا أن سيبويه قد حشد في كتابه نماذج من هذه البحوث كلها ابتداء من النحو فالصرف والأصوات. وبين كل ذلك قضايا من صلب التداول اللغوي. ولسنا نعتقد أن للمنطق في ذلك مدخلا كما اعتقد بعضهم[٨٥] مستدلا في ذلك بأدلة واهية ليس هذا محل درجها ومناقشتها.

بعد مطالعة متأنية لنص الكتاب يمكننا القول إن التعليل لبنة أساسية في النظر النحوي عند سيبويه، وقد كان يوليه عناية فائقة، وهو ينم عن نشاط عقلي مذهل وجاد. وهو على العموم كان يتأسس على معطيات لغوية وفي أحيان كثيرة على معطيات خارج لغوية - يعني تداولية تكلمية - وما يهمنا في هذا المطلب هو بحث المستوى التعليلي التداولي الذي يستند فيه سيبويه إلى المتكلم والمخاطب ومقاصدهما وما إلى ذلك.

المتكلم والمخاطب

لقد أولت التداوليات الحديثة عناية كبيرة لعنصري المتكلم والمخاطب انطلاقا من الاعتقاد بأن الخطاب يتوجه (من وإلى) أحد الطرفين، وكذا بالنظر إلى طبيعة التفاعل اللساني وغير اللساني الذي يوجه الكلام ويحدد مساره إلى درجة ذهب معها (ليتش) إلى أنه لا يمكن أن ندعي فهمنا للكلام من دون استحضار شروط إنتاجه المحيطة به، خاصة عنصر المتكلم والسامع[٨٦] اللذين اعتبرهما ركنين لا غنى عنهما ومظهرين مهمين في الحالات التكلمية[٨٧]، وكما يقول الدكتور أحمد العلوي فالكل «يعلم أن الخطاب يفترض وجود مخاطب وقرب المخاطب وانتباه المخاطب...إلخ، وهي كلها شروط مكانية زمانية شخصية يجب أن تتوافر حتى يمكن للمواضعات المسطرية أن تعمل»[٨٨]، والشيء نفسه يقال عن المتكلم (صانع الكلام)، وتجدر الإشارة إلى أن علماء البلاغة المسلمين قد اجتهدوا، خاصة في علم المعاني، في بيان أدوار ووظائف المتكلم والمخاطب[٨٩] في نجاح العملية التواصلية وتوجيهها، وتحديد مسارها الدلالي والتداولي، وكذلك الأصوليون إذ نجدهم لا ينظرون إلى الخطاب مجردا عن صاحبه وعن متلقيه، وعن وجوه العلاقة بين صاحب الخطاب والمخاطب، بل نظروا إليه كما هو متداول طبيعيا، ومن ثم لزمهم الاعتناء بشروط تحققه طبيعيا، من وجود المخاطِب (الحاكم)، والمخاطَب (المكلف)، ومعرفة المكلف لمقاصد المخاطِب وكذا وجود قضية أو فعل يكون مناط التواصل[٩٠] وفي رأينا أن سيبويه دائم الاستدعاء لهذين الركنين (المتكلم/المخاطَب) خاصة في مستوى التعليل والتوجيه للكلام العربي، لأن هذا الأخير - كما يقول الدكتور طه عبدالرحمن - «لا يكون كلاما حتى تحصل من الناطق إرادة توجيهه إلى غيره، وما لم تحصل منه هذه الإرادة، فلا يمكن أن يعد متكلما حقا، حتى ولو صادف ما نطق به حضور من يتلقفه، لأن المتلقف لا يكون مستمعا حقا حتى يكون قد ألقي إليه بما يتلقف، مقصودا بمضمونه هو أو مقصودا به غيره، بوصفه واسطة فيه أو قل متى يدرك رتبة المتلقي»[٩١].

وقبل أن نستهل في استعراض ما يدعم دعوانا من نصوص كتاب سيبويه التحليلية، نرى أن نورد عبارة تختزل حقيقة كلامية هي جوهر هذا المطلب، يقول سيبويه في (هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول به):

"والمشافهة لا تكون إلا من اثنين"(٩٢).

فنحن لا نتكلم إلا ونحن اثنان، بل لا نتكلم إلا ونحن زوجان، لأن الزوجين هما بالذات الاثنان الموجودان، والكلام لا يتحقق إلا باثنين موجودين هما (المتكلم) و(المخاطب)(٩٣).

جاء في (هذا باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة)، في توجيه (ما أحد مثلك) وأشباهه، يقول سيبويه «وإنما حسن الإخبار عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه، لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا»(٩٤)، ثم يستطرد - رحمه الله - في توجيهه لجملة من الأمثلة على معرفة/علم المخاطب وعلى حيثيات تداولية ترتكز أساسا على آلية الاستعمال وموافقة المقام: «وإذا قلت: كان رجل ذاهبا، فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله، ولو قلت: كان رجل من آل فلان فارسا حسن، لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذلك في آل فلان وقد يجهله، ولو قلت: كان رجل في قوم عاقلا لم يحسن، لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل، وأن يكون من قوم، فعلى هذا النحو يحسن ويقبح»(٩٥).

فها أنت ترى أن سيبويه لايكاد يعلل إلا بما تعلق بالمتكلم والمخاطب من جهة حصول الفائدة أو عدمها(٩٦)، يقول أبوسعيد: «ما كانت فيه الفائدة جاز الكلام به وحسن، وما لم تكن فيه فائدة لم يحسن»(٩٧)، وفائدة سيبويه مشروطة في تحققها بخاصية نفسية عقلية تحصل عند المخاطب وهي (القابلية للاستنكار) نظرا إلى ما تحمله من جديد غير معتاد أو متوقع، وألا يكون من قبيل «السماء فوقنا والأرض تحتنا»، كما يعبر النحاة المتأخرون.

إن الأمثلة التي ذكرها سيبويه الخالية من الفائدة من لدن المتكلم تشبه إلى حد بعيد ما يسميه اللسانيون بالجمل الغامضة من حيث الدلالة على العموم من قبيل:

Every one loves some one (بالإنجليزية).

كل إنسان يحب بعض الناس (بالعربية).

لأنها في نظرهم تتألف من حد عام في صيغة النكرة (كل إنسان) أي لاتحدد إنسانا بعينه، ومثله (بعض الناس)، وبعض وكل من ألفاظ العموم كما عند الأصوليين، وهي سور(٩٨) القضية كما عند المناطقة(٩٩) فكما لا ترشح هذه فائدة للمخاطب، لا يستفاد من أمثلة سيبويه (كان رجل من قوم عاقلا) (كان رجل ذاهبا) فائدة للمخاطب لما في النكرة من عموم.

وفي معرض تعليل سيبويه وتوجيهه لقضية التقديم والتأخير في المبتدأ والخبر مثبتا ومنفيا ومعرفا ومنكرا نجده بعد أن يذكر العلة النحوية «لأنك لم تجعل الأعرف في موضع الأنكر وهما متكافئان كما تكافأت المعرفتان»(١٠٠) يستطرد معضدا بتوجيه تداولي «ولأن المخاطب قد يحتاج إلى علم ما ذكرت لك وقد عرف من تعني بذلك كمعرفتك»(١٠١) إنها عين المعرفة المشتركة التي نص عليها التداوليون والتي هي شرط من شرائط التواصل بين المتكلم والمخاطب(١٠٢).

وننتقل إلى ذكرمثال آخر يتعلق هذه المرة بالحذف، حيث جاء في (هذا باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي لأن فيها معنى الأمر والنهي) قول سيبويه «وسألت الخليل عن قوله جل ذكره ﴿حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها﴾ (الزمر: ٧٣) أين جوابها؟ وعن قوله جل وعلا ﴿ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب﴾ (البقرة: ١٦٥) ﴿ولو ترى إذ وقفوا على النار﴾ (الأنعام: ٢٧) فقال: إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر [الجواب] في كلامهم لعلم المخبر به لأي شيء وضع هذا الكلام»(١٠٣). وإن الغالب على المتكلم ألا يذكرفي كلامه إلا ما كان يعلم أن المستمع يحتاج إلى معرفته ليتبين الفائدة منه، معتمدا في ذلك على قدرة المستمع على استحضار المحذوف إما لوضوحه وإما لقربه أو لشهرته، فتكون عناية المتكلم بالكلام على حسب حال المستمع من الإدراك، وعلى قدر مشاركته له في بعض الفوائد والمعلومات، فيضمر ما علمه المخاطب ويظهر ما جهله وغاب عنه(١٠٤). وقد نظرنا في كتب النحاة والمفسرين فوجدنا تقديراتهم للمحذوف تختلف وتتباين، ولما لم يكن مقصودنا تفصيل ذلك والاشتغال به في هذا المحل، وخشية الشرود عما نحن بصدده اكتفينا بتقديرات أحدهم وهو الزمخشري في كشافه:

الآيـــة	التقدير/التعليل
حتى إذا جاءوها	إنما حذف لأنه وصف ثواب أهل الجنة، فدل بحذفه على أنه شيء لا يحيط به الوصف(١٠٥).
ولو يرى الذين ظلموا	قدر المحذوف (لكان منهم ما لا يدخل تحت الوصف من الندم والحسرة ووقوع العلم بظلمهم وخلافهم) (١٠٦).
ولو ترى إذ وقفوا على النار	قدر المحذوف (ولو ترى، لرأيت أمرا شنيعا) (١٠٧).

إن هذه التقديرات والتعليلات في نظرنا تؤكد ما نقله سيبويه عن شيخه الخليل من أن علم المخاطب حاصل بالجواب إجمالا لا تفصيلا، وإن لم يذكر لدلالة مثل هذا الموضع عليه، فالمخاطب يعلم أن الموقف غير متصور بالتفصيل من جهة خروجه عن دائرة المعقول المتعارف

عليه في عالم الشهادة، أما على جهة الإجمال فقد حصل عنده الفهم العام، وذلك اعتمادا على قدرته في تدارك ما أضمر في الكلام، وفي استحضار أدلته السياقية، ومعلوم أنه على قدر ما يأتي المتكلم من الإضمار، يأتي المستمع من الجهد في الفهم(١٠٨).

«إن مظاهر التداخل والتفاعل بين المكونات اللسانية للخطاب ومكونات التخاطب كثيرة ومتعددة، إلى حد تجعل المتكلم لا يضطر إلى التعبير لسانيا إلا عن العناصر التي لا يحتويها المقام، فكلما أغنى المقام في التدليل عن تلك المعلومات، وجد المتكلم نفسه في غنى عن التعبير عنها لغويا»(١٠٩) وهذا ما يعين بلاغة الصمت والإضمار».

ومن مظاهر احتفال سيبويه بعلم المخاطب في نظره النحوي، وهي كثيرة(١١٠) ما ورد في (هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به، وما كان نحو ذلك) ويقصد به التنازع يقول: «ومما يقوي ترك نحو هذا لعلم المخاطب، قوله عز وجل: ﴿والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات﴾ (الأحزاب: ٣٥) فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه(١١١). وفي قول ابن أحمر:

رماني بأمر كنت منه ووالدي   بريئا ومن أجل الطوي رماني

قال سيبويه: «فوضع في موضع الخبر لفظ الواحد، لأنه قد علم أن المخاطب سيستدل به على أن الآخرين في هذه الصفة»(١١٢) وكذا في قول الفرزدق:

إني ضمنت لمن أتاني ما جنى   وأبي فكان وكنت غير غدور

«ترك أن يكون للأول خبر حين استغنى بالآخر لعلم المخاطب أن الأول قد دخل في ذلك»(١١٣)، قال ابن النحاس: «وكان الوجه أن يقول: كنت منه ووالدي بريئين لأنهما اثنان، ولكن الثاني معلق بالأول فحذف خبر الأول»(١١٤)، وفي الشاهد الثاني «غير غدورين، ولكن معناه، وكان غير غدور، وكنت على التعليق»(١١٥).

وجا في (هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره) ويقصد به تعليق الأفعال ما يلي: «كما أنك إذا قلت: قد علمت أزيد ثم أم عمرو أردت أن تخبر أنك قد علمت أيهما ثم، وأردت أن تسوي علم المخاطب فيهما كما استوى علمك في المسألة حين قلت: أزيد ثم أم عمرو»(١١٦).

وعن حذف الدرهم في مثل: كان البر قفيزين، وكان السمن منوين، ولأن الدرهم هو الذي يُسعر عليه، فكأنهم إنما يسألون عن ثمن الدرهم في هذا الموضع، كما يقولون: البر بستين، وتركوا ذكر الكُرِّ، استغناء بما في صدورهم من علمه، وبعلم المخاطب، لأن المخاطب قد علم ما يعني»(١١٧).

يقول الدكتور عبدالسلام المسدي، مشيرا إلى قانون التناسب العكسي في تداوليات الحذف عند سيبويه: «لا يمكن للباحث أن يغفل عن نباهة شيخ النحو العربي في هذا المقام، فقد حاول صاحب الكتاب تفسير المظاهر الطارئة على بنية التراكيب النحوية في اللغة، ولما

سعى إلى تعليلها انتبه رأسا إلى ما لجهاز التحاور من سيطرة على نواميس الحدث التخاطبي، حتى إن مبدأ التفاهم قد غدا بمنزلة المعيار الضابط لطاقة الاختزال أو التصريح في الكلام، فيكون له التأثير نفسه في تحديد أبعاد الشمول والاستيعاب عند تقدير الظاهرة اللغوية كليا، والذي يعنينا من كل استقراءات سيبويه في هذا المضمار، ونحن على مسار تحديد الطاقة الاستيعابية في اللغة، هو استنباطه لقانون التناسب العكسي بين طاقة التصريح في الكلام وعلم السامع بمضمون الرسالة الدلالية، وبموجبه تكون الطاقة الاختزالية ممكنة بقدر ما يكون السامع مستطلعا مضمونها الخبري. وبالاستتباع المنطقي نفسه يتعذر التعويل على الطاقة الإيحائية في اللغة إن لم يتعين الحد الأدنى من القرائن المفضية إلى إدراك المختزل»(١١٨).

كما يرتب سيبويه على المسافة الفاصلة بين المخاطب والمتكلم والغائب في الواقع التداولي تعليله لحسن تقديم ضمير المتكلم فالمخاطب ثم الغائب وقبح عكس ذلك، يقول: «وإنما كان المخاطب أولى بأن يبدأ به من قبل أن المخاطب أقرب إلى المتكلم من الغائب، فكما كان المتكلم أولى بأن يبدأ بنفسه قبل المخاطب، كان المخاطب الذي هو أقرب من الغائب أولى بأن يبدأ به من الغائب»(١١٩). وإلى هذا أشار ابن مالك رحمه الله:

وقَدّمِ الأخصَّ في اتصال   وقَدِّمَنْ ما شئتَ في انفصال(١٢٠).

وعلى ذكر التقديم والتأخير، فقد ذهب الدكتور عبدالقادر حسين في رسالته الجادة «أثر النحاة في البحث البلاغي» إلى أن كلام سيبويه في هذا الموضوع يعتبر العمدة، وربما كان أول من طرق سر هذا اللون البلاغي(١٢١) من العلماء، وربطه باهتمام المتكلم والمخاطب، جاء في (باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول) «فإن قدمت المفعول، وأخرت الفاعل... وذلك قولك ضرب زيدا عبدالله... فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدما، وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم»(١٢٢). وظاهرة الاهتمام هذه هي التي ستكون مدار حديث البلاغيين فيما بعد وتحليلاتهم(١٢٣)، وما قيل عن تقديم المفعول على الفاعل يقال عن تقدمه على الفعل «وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد كما كان ذلك عربيا جيدا، وذلك قولك زيدا ضربت. والعناية والاهتمام هاهنا في التقديم والتأخير سواء منك في ضرب زيد عمرا وضرب عمرا زيد»(١٢٤). والتعليل نفسه حين يتناول الحديث عن التقديم في «إن» يقول سيبويه: «واعلم أن التقديم والتأخير، والعناية والاهتمام هاهنا مثله في باب كان ومثل ذلك قولك: إن أسدا في الطريق رابضا، وإن بالطريق أسدا رابض، وإن شئت جعلت بالطريق مستقرا ثم وصفته بالرابض»(١٢٥). وتظهر هذه العناية والاهتمام أيضا في تقديم الظرف يقول سيبويه «والتقديم هاهنا والتأخير فيما يكون ظرفا أو يكون اسما في العناية والاهتمام مثله فيما

ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول. وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير، والإلغاء والاستقرار عربي جيد كثير»(١٢٦). وما ذكرناه من الحذف والتقديم والتأخير ليس يختص بما ورد من أمثلة في الأصل، والفطن الذكي - كما عند القزويني - إذا أتقن اعتبار ذلك فيها إتقانا حسنا لا يخفى عليه اعتباره في غيرها(١٢٧).

وفي اعتبار دور المخاطب (المتلقي) في قيام العملية التخاطبية يمنع سيبويه بعض التراكيب لما فيها من لَبْس محتمل، وإيهام للمخاطب بخلاف المقصود، يقول سيبويه «ولا يجوز أن تقول بعت داري ذراعاً، وأنت تريد بدرهم، فيرى المخاطب أن الدار كلها ذراع، ولا يجوز أن تقول: بعت شائي شاة شاة، وأنت تريد بدرهم، فيرى المخاطب أنك بعتها الأول فالأول على الولاء. ولا يجوز أن تقول: بنيت له حسابه بابا، فيرى المخاطب أنك إنما جعلت له حسابا بابا واحدا غير مفسر، ولا يجوز تصدقت بمالي درهما، فيرى المخاطب أنك تصدقت بدرهم واحد (١٢٨).

إذ علم أن الحذف، كما مر بنا، من مزايا الكلام ومقاصد المتكلمين لأجل التخفيف من كلفة القول وثقله بعد التواضع على العلم بالمحذوف وترك القرينة الدالة على الحذف، فإنه ليس يجوز في أي محل ومن دون مناسبة وعند افتقاد شرطه لما يسببه من تلبيس على المخاطب، ومن ذلك ما ذكره سيبويه من أمثلة:

١ - بعت داري ذراعا [بدرهم]

⇩

∅

٢ - بعت شائي شاة شاة [بدرهم]

⇩

∅

واللَّبس كما هو معلوم أنواع، منه ما يرجع إلى أسباب تركيبية(١٢٩)، ومنه ما يسمى باللبس المجازي(١٣٠)، كالذي يلازم التراكيب الاستعارية والمجازية التي تعد من صور التوسع في اللغة، ومنه أيضا اللبس الإنجازي(١٣١) Illocutoire الناجم عن دلالة اللغة مقاميا وسياقيا على قيم إنجازية مخالفة لتلك القيم التي تدل عليها بمقتضى مؤشرات القوة الإنجازية التي تدخل في تكوين البنية اللسانية لتلك الملفوظات.

وعلى قدر انتباه سيبويه في كتابه للمواطن والمقامات التكلمية التي قد ينشأ فيها اللبس نتيجة خرق قاعدة من قواعد التخاطب ابتداء مما قد يسببه المشترك اللفظي الذي ورد الحديث عنه في (هذا باب اللفظ للمعاني)، ومرورا بالتراكيب التي يجري فيها الحذف أو

التقديم والتأخير وغير ذلك مما يسمح به النسق اللغوي العربي بشرائطه وقيوده، وانتهاء بما يقتضي العناية والاهتمام بالخلف (السياق + المقام) في لغة المتخاطبين، فإن سيبويه لا يني يؤكد ضرورة الالتزام بقواعد التخاطب التي يقوم شق منها على مراعاة الأوضاع والمقاصد، وإلا كان العاذل عن كل ذلك ملغزا تاركا لكلام الناس الذي يسبق إلى أفئدتهم(١٣٢).

الإسناد والمهمة التكلمية

نرى أن نذكر حقيقة علمية في بداية هذا المطلب، وهي أن موضوع الإسناد في كتاب سيبويه لم يحظ بدراسة كافية شافية تبرز دوره ووظيفته في النظر النحوي عند سيبويه لدرجة ذهب معها بعض الدارسين، ومنهم الدكتور أحمد العلوي، إلى القول بأنه «لا دور للإسناد في النحو العربي وإنما الدور الأكبر فيه للعاملية وسيبويه الذي تحدث عنه في كتابه لم يكن للإسناد استمرار في تحليله النحوي، وإنما وقف به في مقدماته التي تحتاج إلى تفسير خاص يبين العلاقة بينها وبين التحليل السيبويهي ويحدد المفهوم الإسنادي عنده»(١٣٣)، فإلى أي حد يصدق هذا الكلام؟

الواقع أننا لا نجد كثير حديث عن الإسناد في كتابه سيبويه يسعفنا بسهولة ويسر لإضاءة هذا الجانب المهم من النظر النحوي، وإنما هو باب يتيم عقده سيبويه في مقدمة الكتاب عن المسند والمسند إليه ثم ينقطع الحديث فيما يلي من أبواب إلا ما كان من بعض الإشارات الطفيفة التي تعد على رؤوس الأصابع. وما يزيد الأمر غموضا هو اضطراب الشراح والنحاة المتأخرين في فهم هذا الموضوع على أقوال أنهاها السيرافي إلى أربعة(١٣٤).

١ - المسند الحديث والمسند إليه المحدث عنه.

٢ - أن يكون التقدير فيه: هذا باب المسند إلى الشيء. والمسند ذلك الشيء إليه، وحذف من الأول اكتفاء بالثاني، فكل واحد منهما مسند إلى صاحبه لاحتياجه إليه، إذ لا يتم إلا به.

٣ - أن يكون المسند هو الثاني في الترتيب على كل حال، والمسند إليه هو الأول، وإنما كان الأول هو المسند إليه والمبني عليه من قبل أنك جئت به فجعلته أصلا لما بعده ولم تنبه على شيء قبله.

٤ - أن يكون المسند هو الأول على كل حال والمسند إليه الثاني على كل حال.

فهذا باب الإسناد وهو باب ناظم للعلاقات التركيبية في اللسان العربي لا يصفه سيبويه كما هي عادة جمهور النحاة فيما جروا عليه من تأكيد تعلق المسند بالمسند إليه واحتياجه إليه، بل لا يكاد يتحدث إلا وهو يستحضر المتكلم فيقول عند المسند والمسند إليه: «وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا»(١٣٥) ويعيد تأكيده عن احتياج المتكلم لا الكلام في باب كان وأخواتها الذي ترجمه بـ (هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد) واصطلاحه خاص رحمه الله حيث يقصد

باسم الفاعل واسم المفعول اسم كان وخبرها، يقول «لأن حالك في الاحتياج إلى الآخر هاهنا كحالك في الاحتياج إليه ثمة»(١٣٦).

إن الإسناد في نظرنا - عند سيبويه - أحد أسس اكتمال العملية التواصلية في بعدها التداولي، لتوقف تمام الفائدة عليه من جهة، ولحاجة المخاطب في وضعه الانتظاري إعلامه بما تتوقف عليه الفائدة، يقول سيبويه «فإذا قلت: كان حليما فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة»(١٣٧).

إن شرط الإسناد أن يكون عن معروف، أي ما يعرفه المخاطب، كما أنه حتى في الحالات الاستخبارية يقع على جزء من معرفة المستخبرين يقول سيبويه: «لأنه إنما ينبغي لك أن تسأله عن خبر من هو معروف عنده كما حدثته عن خبر من هو معروف عندك، فالمعروف هو المبدوء به».

وفي (هذا باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بني على الفعل وهو باب الاستفهام) يعلل سيبويه بالحاجة لاستقرار الفائدة عند السائل في البنى الاستخبارية في مثل قولهم: هل زيدا رأيت، يقول: «وإنما فعلوا ذلك بالاستفهام لأنه كالأمر في أنه غير واجب، وأنه يريد به من المخاطب أمرا لم يستقر عند السائل»(١٣٨)، أو كما قال في محل آخر «لأنه لا يكاد يستفهم المخاطب عن ظن غيره ولا يستفهم هو إلا عن ظنه»(١٣٩).

التوجيه بالقصد

يذهب ليتش (leech) للتفريق بين الدلالة والتداولية، وكلتاهما تعنى بقضية المعنى لتوضيح الفرق بين الجملتين التاليتين:

١ - ماذا تعني «أ»؟

٢ - ماذا تعني أنت بـ «أ»؟

إن الفرق بينهما هو أن الدلالة تهتم بالمعنى meainig في ذاته (الجملة ١)، في حين تستحضر التداولية لفهم المعنى عنصر المتكلم Speaker أو مستعمل اللغة user language (الجملة ٢) مع ما يقصده من قصود(١٤٠).

إن مفهوم القصد والمقصدية من المفاهيم التي نجدها عند علماء النفس الظاهراتيين والتداوليين وفلاسفة اللغة، وهو ليس إلا جزءا من إشكالية أعم تبحث فلسفة الفكر ويهتم بها علم التشريح... وكل ألوان النشاط العلمي هذه تسعى جاهدة لاستكشاف بواعث الكلام وآلياته النفسية والجسدية(١٤١). ومفهوم القصد من المفاهيم أيضا التي استأثرت وما تزال باهتمام اللسانيين وقبلهم الفقهاء والفلاسفة والمتكلمون وعلماء البلاغة. إذ يكفي رجوعنا إلى تراث المعتزلة، مثلا، للوقوف على نظرات علمية لطيفة في هذا الباب، إذ عندهم أنه لما كانت المعاني سابقة للألفاظ والعبارات، فإن دلالة هذه على تلك تتوقف على المواضعة وقصد المتكلم، والكلام قد يحصل بغير قصد فلا يدل، ومع القصد فيدل ويفيد(١٤٢).

وهذا أبوهلال العسكري نجده يميز بين القصد والإرادة فيعتبر أن القصد مختص بفعله دون فعل غيره، والإرادة غير مختصة بأحد الفعلين دون الآخر، والقصد إرادة الفعل في حال إيجاده فقط، وإذا تقدمته بأوقات لم يسم قصدا. ألا ترى أنه لا يصح أن تقول في الكلام، قصدت أن أزورك غدا(١٤٣). كما يفرق أيضا بين القصد والنحو، إذ النحو قصد الشيء من وجه واحد، يقال نحوته إذا قصدته من وجه واحد، والناس يقولون الكلام في هذا على أنحاء أي على وجوه(١٤٤).

وينص التهانوي على أن «أهل العربية يشترطون القصد في الدلالة، فما يفهم من غير قصد من المتكلم لا يكون مدلولا للفظ عندهم، فإن الدلالة عندهم هي فهم المقصود لا فهم المعنى مطلقا بخلاف المنطقيين، فإنها عندهم فهم المعنى مطلقا سواء أراده المتكلم أولا، فظهر أن الدلالة تتوقف على الإرادة مطلقا، مطابقة كانت أو تضمنا أو التزاما»(١٤٥).

وهذا ما ذكره الدكتور طه عبدالرحمن حين تحدث عن مبدأ القصدية ومقتضاه أنه لا كلام إلا مع وجود القصد، وصيغته هي: الأصل في الكلام القصد(١٤٦).

وليس يعني الأصل أنه كاف وحده لترشيح الدلالة بل لا بد من مراعاة المواضعة، يقول القاضي عبدالجبار: «وإنما اعتبر حال المتكلم لأنه لو تكلم به ولا يعرف المواضعة أو عرفها ونطق بها على سبيل ما يؤديه الحافظ أو يحكيه الحاكي أو يتلقنه المتلقن أو تكلم به من غير قصد، لم يدل، فإذا تكلم به وقصد وجه المواضعة فلا بد من كونه دالا إذا علم من حاله أنه يبين مقاصده»(١٤٧) فكلاهما ضروري: المواضعة والقصد.

فمع الجهل بالمقاصد لا يمكن أن يستدل بكلام المتكلم على ما يريده، لأن المواضعة وإن كانت ضرورية لجعل الكلام مفيدا، فليست تكفي، إذ يلزم اعتبار حال المتكلم الذي من جملته قصده، وهكذا يقرر القاضي عبدالجبار أنه «لا يحسن اتباع أهل اللغة في مواضعاتهم إلا بعد العلم بمقاصدهم فيما وضعوه من اللغة، فثبت بذلك أن إجراءهم الاسم المفيد لا يحسن إلا بعد العلم بفائدته، كما أن ما علم فيه فائد الاسم يحسن إجراء الاسم عليه(١٤٨).

ومن غريب المصادفات أن وجدنا أثناء مطالعاتنا لهذا الموضوع عند القدماء والمحدثين بعض التشابه على الأقل في الانشغال بهذا الموضوع، ويكفي مقارنة ما ورد عند الشهرستاني في (نهاية الاقدام في علم الكلام). حيث بحث مفهوم الإرادة والعلم والقدرة والقصد والاضطرار والسهو والخلق والإنشاء بشكل يتداخل فيه ماهو دلالي بما هو تداولي يقارب ما ورد عند جون سورل J. Searle في كتابه (Intentienality) (١٤٩) من فهم مع اختلافهما في الموضوع، حيث يناقش سورل في الباب الأول علاقة القصد بالإرادة والرغبة والقدرة والاعتقاد... إلخ، وقد عرف القصد باعتباره خاصة عدة حالات عقلية وأفعال حركية، وبسببها تتوجه تلك الحالات نحو أشياء العالم الخارجي، وقد ميز سورل في كتابه بين القصد الذي يكون واعيا وبين

المقصدية التي تبني على مجموعة من الثنائيات: الوعي واللاوعي - اللغوي وغير اللغوي - المقصدية الحاصلة أثناء العمل وتلك التي تحصل قبله. وفي الكتاب تفصيلات أخرى للقصدية والإدراك والمقصد والفعل والسبب القصدي، ومما نجده عند الشهرستاني قوله «ولولا مطابقة الألفاظ اللسانية معانيها النفسانية لم يكن كلاما أصلا، بل لولا سبق تلك المعاني في النفس على العبارات في اللسان لم يكن أن يعبر عنها، ولا أن يدل عليها ويوصل إليها»(١٥٠).

إذا كان هذا شأن أحد المتكلمين، فإن الناظر في كتب الأصوليين مثل المستصفى للغزالي وشرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول لشهاب الدين القرافي وإرشاد الفحول في علم الأصول للشوكاني يلفي مباحث دقيقة عن القصد والنية، نظرا لما علقه الشارع بها من تكاليف، فالدين يكاد يكون كله مبنيا على قاعدة «إنما الأعمال بالنيات»، ويكفي النظر في الموافقات في أصول الشريعة للوقوف على هذا الأمر، ولولا أنه ليس من مهام هذا البحث تفصيل القول في هذا المحل لتوسعنا فيه بما يستحق، فهو جدير بدراسة خاصة تربط بين النظر الكلامي والأصولي وإنجازات التداوليات الحديثة(١٥١).

ونعود إلى كتاب سيبويه لنقدم بعض الأمثلة التي تشهد على ما ندعي في فهمنا للنظر النحوي عند الإمام. جاء في باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل (على المبدل منه وما أشبه ذلك) توجيه سيبويه لأحد التراكيب على الغلط في القصد حين يتكلم الإنسان ليقول شيئا فيخالفه لسانه، فيقول شيئا آخر، يقول سيبويه «وكذلك مررت برجل صالح بل طالح، ولكنه يجيء على النسيان أو الغلط فيتدارك كلامه لأنه ابتدأ بواجب»(١٥٢). فسيبويه لما وجد أمامه نطقا لا يساير عرف اللغة، إذ لا بد للجملة التي تحتوي على (بل) أن تبدأ بنفي، غير أنه جرى خاليا من النفي، وذلك يحدث حين تدارك الإنسان خطأه، وهومما يقع في حياتنا العادية اليومية. وعليه يكون تعليله للمثال على القصد تداوليا وليس نحويا. قال السيرافي «أما (بل) فإنها إذا أتت بعد كلام موجب فالأغلب عليها تحقيق الثاني والإضراب عن الأول، ويكون الكلام الأول غلطا من المتكلم به أو سبق لسانه إليه أو رأى ذكره ثم رأى تركه، وقد يذكر الذاكر الشيء ثم يعرض عنه على جهة الإبطال له، ولكن يرى أنه قد تقضى وقته والحاجة إلى ذكره، وأن الذي بعده أولى بالذكر، فيقول كان كذا وكذا بل كذا»(١٥٣). لقد فصل الشارح ما تركه سيبويه مجملا فعرض كما ترى أوجها وحالات قصدية ممكنة فرضية لما يحتمل أن يحمل عليه الملفوظ في الواقع وهي كالتالي:

أ - اعتباره غلطا من المتكلم.
ب - اعتباره سبق لسان.
ج - تغيير الرأي (رأي ذكره ثم رأى تركه).
د - الإعراض عنه لانقضاء زمنه، أو لانقضاء الحاجة إليه.

إن الجمل الخالية من القصد تنتجها القواعد، ولكنها لا تمثل، على الرغم من ذلك، كلام المتكلم، وإنه لما يعاب على النظريات البنيوية عموما والتوليدية خصوصا أنها لا تولي عنايتها لهذا النوع من الجمل لا لشيء، إلا لأنها تمتلك الصحة القاعدية والصحة الدلالية (وهما شرطان وإن عدا ضروريين في بناء الجملة، لكنهما غير كافيين من غير قصد يسير بهما لتحديد الدلالة التي يريدها ويقصدها المتكلم (١٥٤)، وليس بشيء ما ذهب إليه الدكتور لطفي عبدالبديع في استخفافه بمسألة القصد(١٥٥)، لأنه ينم عن قصور في تصور البعد التداولي المقاصدي الذي يحكم نسيج النظر في الثقافة العربية الإسلامية التي يرتبط فيها العلم بالعمل، والنية بالسلوك.

والتوجيه بالغلط في القصد أو النسيان الذي يعقبه الاستدراك من المتكلم جاء أيضا في (هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم فيعمل فيه كما عمل في الأول) قال سيبويه «وإنما يجوز رأيت زيدا أباه، ورأيت زيدا عمرا، أن يكون أراد أن يقول: رأيت عمرا أو رأيت أبا زيد، فغلط أو نسي، ثم استدرك كلامه بعد، وإما أن يكون أضرب عن ذلك فنحاه وجعل عمرا مكانه»(١٥٦).

الإنجاز التلفظي	الإنجاز المقصود	التعليل بالقصد
- رأيت زيدا أباه	رأيت أبا زيد	- إما الغلط أو النسيان
- رأيت زيدا عمرا	رأيت عمرا	أو الإضراب

وبدل الغلط هذا عند النحاة على ثلاثة أقسام: ما يسمى ببدل البداء، وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم أنك غالط لكون الثاني أجنبيا وهذا يعتمده ويوظفه الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه أن الارتقاء من الأدنى إلى الأعلى كقولك: هند نجم بدر شمس، كأنك وإن كنت معتمدا الذكر تغلط نفسك وترى أنك لم تقصد في الأول إلا تشبيهها بالبدر وكذا قولك بدر شمس.

والثاني غلط صريح محقق كما إذا أردت مثلا أن تقول: جاءني حمار فسبقك لسانك إلى رجل تداركت الغلط فقلت حمار(١٥٧).

والثالث نسيان، وهو اعتماد ذكر ما هو غلط من غير سبق لسان إلى ذكره، لكن ينسى المقصود، ثم بعد ذلك يتم التدارك بذكر المقصود(١٥٨).

ولنترك الغلط والنسيان وننتقل إلى موضوع آخر حيث جاء في (هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، ويقصد به باب حسب وظن وأخواتهما حيث يورد الإمام تعليلا وتوجيها دلاليا وتداوليا بالقصد وتمام الفائدة

يقول: «وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين هاهنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول، يقينا أو شكا، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عنك من هو: إنما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقينا أو شكا، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه في اليقين»(١٥٩). وهكذا فالتعليل بالقصد إلى الشك أو اليقين هو الأساس الذي يقيم عليه سيبويه نظره النحوي، الأمر نفسه في (هذا باب الأفعال التي تستعمل وتلغى) يجتهد صاحب الكتاب في تفسير العمل والإلغاء النحويين على الشك واليقين، فبعد إيراده قول اللعين يهجو العجاج:

أبا لأراجيز يا ابن اللؤم توعدني ... وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور

يقول سيبويه «وإنما كان التأخير أقوى لأنه إنما يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعد ما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك كما تقول: عبدالله صاحب ذاك بلغني، وكما قال: من يقول ذاك تدري، فأخر ما لم يعمل في أول كلامه، وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعدما مضى كلامه على اليقين، وفيما يدري. فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل قدم أو أخر كما قال: زيدا رأيت، ورأيت زيدا»(١٦٠)، فأعمال الشك أو اليقين وإن كانت أفعالا غير مؤثرة، كما يقول ابن يعيش، ولا واصلة من المتكلم إلى غيره، فهي أمور تقع في النفس (١٦١)، أي قصدية تداولية.

هوامش البحث

1 (١) سيبويه: الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ٢٥/١.

2 انظر: عاشور المنصف، ملاحظات حول رسالة سيبويه في الكتاب، حوليات كلية الآداب، تونس، ١٩٨٩، ص ١٨١.

3 السيرافي، شرح الكتاب، (مخطوط)، ورقة ٣٩ أ.

4 الشنتمري الأعلم، النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، تحقيق رشيد بلحبيب، ط وزارة الأوقاف، ١٩٩٩، ٢٠٤/١.

5 المصدر السابق نفسه.

6 العسكري أبوهلال، كتاب الصناعتين، الكتابة والشعر، تحقيق محمد علي البجاوي ومحمد أبوالفضل، ط ٢، ص ٧٦.

7 ذهب الجرجاني إلى أن المحال هو ما يمتنع وجوده في الخارج، كاجتماع الحركة والسكون في جزء واحد، واعتبر ابن سينا أن كل حادث فإنه قبل حدوثه إما أن يكون في نفسه ممكنا أن يوجد أو محالا أن يوجد، والمحال أن يوجد لا يوجد، والفرق بين الممتنع والمحال هو أن الممتنع ما يستحيل وجوده منطقيا كالخلف (Absurde)، في حين أن المحال ما يمتنع وجوده في الخارج، انظر: صليبا جميل، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٢، ٣٥٠/٢.

8 اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، ط ١، ١٩٩٨، ص ٥٣.

9 المرجع السابق نفسه، ص ٥٢.

10 التهانوي محمد علي، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق لطفي عبدالبديع، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر، ١٩٦٣، ٢٥٦/٤. وفي تفسير الآية انظر ما قاله الزمخشري في الكشاف ٥٢٦/٤ والدمنهوري في حلية اللب المصون ٣٤.

11 للتعرف أكثر على المنطق الثنائي القيمة انظر:

Stephan. C. Levinson, Pragmatics, textbook in linguistics. 1985. pp 176 - 177.

12 Dictionnaire Encyclopedique de Pragmatique. Ed. Seuil. pp 118 - 119.

13 الاستعارات التي نحيا بها، ترجمة عبدالمجيد جحفة، دار تبقال للنشر، ط ١، ١٩٩٦، ص ١٦٥.

14 A study of Sibawih's principles of Grammatical Analysis. Oxford. 1968, pp 94 - 153.

15 انظر: بنية العقل العربي، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، المركز الثقافي العربي، ط ١، ١٩٨٦، ص ٤٣.

16 يقول الدكتور الجابري: «لم يكن سيبويه الوحيد الذي اتجه بالدرس النحوي العربي هذا الاتجاه الذي يتداخل فيه المنطق واللغة، بل إن عمله إنما كان جمعا وتنظيما للمناقشات النحوية اللغوية المنطقية التي انشغل بها جيله والجيل السابق له، وأغنتها بل شعبتها الأجيال التالية حتى أصبحت مسائل النحو واللغة والبلاغة والمنطق متداخلة متشابكة...»، ص ٤٣ من المرجع السابق. وانظر معي كيف يختزل الجابري النظر النحوي عند سيبويه في الجمع والتنظيم، وليس بشيء ما ذهب إليه، ولعله ناقل في ذلك عن الدكتور فوزي مسعود صاحب كتاب «سيبويه جامع النحو العربي» الذي أجبنا عن بعض أوهامه في عملنا: الشاهد القرائي عند سيبويه، ١٩٩٧، ص ٦٤ - ٦٧.

17 انظر ابن يعيش في شرح المفصل، ٧٨/١، والسيوطي في الهمع، ١٤/١.

18 السيوطي، الأشباه والنظائر، ١٩١/١.

19 السيوطي، الهمع، تحقيق عبدالسلام هارون وعبدالعال مكرم، الكويت، ١٩٧٥، ٩٣/١.

20 تجدر الإشارة إلى أن Morris (١٩٣٨) من أوائل اللسانين الذين ناقشوا العلاقة بين المستويات الثلاثة، The Thrichotomy (التركيب، الدلالة، التداوليات) وبعده اللساني Barhillal (١٩٥٤)، انظر في ذلك: Kempson. R. Semantic Theory, Cambridge. Textbooks. 1977. p68.

21 التكوثر العقلي، ص ٦٠.

22 تقول الدكتورة منيرة سليمان في كتابها (الإعراب وأثره في ضبط المعنى): «والنظر في كتاب سيبويه يبين بما لا يدع مجالا للشك أن المصطلح النحوي عنده والصناعة النحوية لم تكن بمعزل قط عن المعاني، بل إن المصطلح دال على المعنى بلفظه، فالمصطلحات النحوية والأبواب دوال على معانيها قبل متابعة النظر في مضمونها»، ص ٩٠.

23 سيبويه، ٢/٩٣.

24 أبوحيان الأندلسي، البحر المحيط، بعناية صدقي محمد جميل، دار الفكر، ١٩٩٢، ٤/١٣٥.

25 الزمخشري، الكشاف، ط ١، ١/١٤٠ وابن جني، المحتسب، تحقيق علي النجدي، ١/٢٠٤.

26 سيبويه، ٢/٦٣ و٦٤.

27 نقلا عن أبي حيان، ٢/١٤٠.

28 سيبويه، ٢/٦٣.

29 أبوحيان، ١/٣٤.

30 الزمخشري، ١/٢٠.

31 النكت، ٢/٧٤ وهذا الفهم أخذه عن الكتاب، انظر، سبويه، ٢/٦٩.

32 سيبويه، ٢/٧٠.

33 الدمياطي البنا، الاتحاف، تصحيح علي الضباع، دار الندوة الجديدة، ٢/٦٣٦.

34 الزمخشري، ٤/١٠.

35 معاني القرآن، ٥/٣٧٥.

36 انظر: نصر حامد أبوزيد، إشكالية القراءة وآليات التأويل، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٦، ص ١٩٨.

37 سيبويه، ٢/٧٠.

38 مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، ص ٧٩.

39 سيبويه، ٢/٧٠.

40 شرح الكتاب، ورقة ١٧٧أ.

41 يعتبر الهزء أو التهكم (L'ironie) من المواضيع التي استأثرت باهتمام العديد من التداوليين والمشتغلين بتحليل الخطاب انطلاقا من طبيعته المتناقضة بين ما يحمله المعنى الحرفي والمعنى المقصود عند المتكلم، فهو يقول (أ) ليفهم الآخر (لا أ).

انظر في هذا الصدد:

- Berendonner. A, Elements de pragmatique linguistique. Paris; Minuit.1981.
- Sperber et Wilson, "Les ironies comme mention". Poetique36; pp 399 - 412.
- Ducrot. O, Le dire et le dit; Paris, Ed de Minuit. 1984.
- Moeschler et Reboul, Dictionnaire Encyclopédique de pragmatique, Edseuil, 1994. pp 90 - 98 - 207 - 329 - 333.

والمعنى نفسه نجده عند البلاغيين: وهو عبارة عن الإتيان بلفظ البشارة في موضع الإنذار، والوعد في مكان الوعيد، مثل قوله تعالى ﴿بشر المنافقين بأن لهم عذابا أليما﴾ وقوله أيضا في معرض الاستهزاء مادحا ﴿ذق إنك أنت العزيز الكريم﴾، انظر: بدوي طبانة، معجم البلاغة العربية، ٧٠١، وأيضا: الدمنهوري أحمد، حلية اللب المصون على الجوهر المكنون، ١٦٦.

42 سيبويه، ٢/١٥٣، وفي إعراب قول الشاعر جرير: أعبدا حل في شُعبى غريبا. قال سيبويه: «يكون على وجهين، على النداء وعلى أنه رآه وهو في حال افتخار واجتراء، فقال: أعبدا، أي اتفخر عبدا» ١/٣٤٤ - ٣٤٥، وعن مقام الفخر أيضا والوعد والوعيد، انظر: ٢/٨٠.

43 المصدر السابق نفسه، ٢/٧٤ - ٧٥، وقد أجاز الأخفش فيما حكاه ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي عود الضمير على البدل وإن كان مؤخرا لفظا وتقديرا ووافقه، انظر: شرح الجمل ٢/١٢، وأيضا ابن النحاس، شرح أبيات الكتاب، ١٨٦.

44 شرح الكتاب، ورقة ١٧٨ ب.

45 المصدر السابق نفسه.

46 النكت، ٢/٧٩، وقارنه بما ورد عند أبي سعيد في شرحه.

47 مغني اللبيب، ص٥٩٣.

48 المغني، ٦٣٩.

49 سيبويه، ٤/٢١٦، وانظر: ٣/٣٢٥، وأيضا ٤/١٤٧.

50 انظر ابن هشام، المغني (واو التذكر، ٤٨٢ - ألف التذكر، ٤٨٤ - ياء التذكر، ٤٨٧).

51 نقصد بهم كل من جاء بعد سيبويه مباشرة دون استثناء، ولنا في ذلك رأي يطول شرحه هنا لأن من جاء بعده لم يظهرجهدهم إلا في مجال العناوين وترتيب الأبواب.

52 المومني محمد «التركيب في كتاب سيبويه، نظام الجملة وأصول التقدير» أطروحة دكتوراه مرقونة بخزانة جامعة محمد بن عبدالله بفاس، ص ٤ و٥.

53 سياق الكلام: أسلوبه ومجراه، تقول وقعت هذه العبارة في سياق الكلام، أي جاءت متفقة مع مجمل النص، وللتقيد بسياق الكلام في تفسير النصوص وتأويلها فائدة منهجية، لأن معنى العبارة يختلف باختلاف مجرى الكلام، فإذا شئت أن تفسر عبارة من نص، وجب عليك أن تفسرها بحسب موقعها في سياق ذلك النص، وسياق (Processus) الحوادث مجراها وتسلسلها أو ارتباطها بعضها ببعض (انظر: جميل صليبا، ١/٦٨١)، زيدان محمود فهمي، فلسفة اللغة، ٥٦ و٥٧.

54 انظر بهذا الصدد:

- Gumperz. j. Engager la conversation, Introduction à la sociolinguistique inter
55 actionnelle; Paris. Minuit. 1989- Brown and Livinson. Universals in language usage.
M; Politeness phenomena. In Goody. E.N (als) Questions and politeness; Combridge
university press. 2978. p56 -289.

56 عمر أحمد المختار، علم الدلالة، ٦٩ - ٦٨.

57 انظر:

- Brown and george. yule; Discourse Analysis.; 1983. p 37- (58).

58 Stephan Ulman. Semantics; Introduction to the science of meaning. 1977. p 48.

59 المرجع السابق نفسه، ص ٥٠ - ٥٣، وعن سياق الحال (C.S) انظر: بالمر، علم الدلالة، إطار جديد، ص ٧٤، وأيضا شروح التلخيص في تفريقها بين المقام والحال، ١/ ١٢٢ - ١٣٣.

60 مغني اللبيب، ٨٨١.

61 المصدر السابق نفسه، ٦٩٨.

62 سيبويه، ٧٧/٢.

63 المصدر السابق نفسه، ٨٠/٢ و٨١.

64 رأي: نعتقد أن مفهوم الإضمار عند سيبويه آلية نفسية قصدية psycho - intentional، ولهذا ترتبط عنده في أكثر من عشرين موضعا بالنية وبعلم المخاطب بما يطوي من الكلام، يقول في (هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها): «وإنما صار الإضمار معرفة لأنك تضمر اسما بعدما تعلم أن من يحدث قد عرف من تعني وما تعني، وإنك تريد شيئا يعلمه». وقول أيضا: «واعلم أن المضمر لا يكون موصوفا من قبل أنك إنما تضمر حين ترى أن المحدث قد عرف من تعني»، ٦/٢، وفي موضع آخر يضيف: «واعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر، وذلك أنها أسماء وليست على الأمثلة التي أخذت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يستقبل وفي يومك، ولكن المأمور والمنهي مضمران في النية»، ٢٤٢/١، وانظر أيضا: ٢٤٦/١ - ٢٤٨ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٧٧ - ٢٨٢ - ٣١٢ - ٣١٩ و ٣١/٢ - ٥٧ - ٨٧ - ١٧٥... و٢٨/٣ - ١٠٦.

65 شرح الكتاب، ورقة ١٨٠ أ.

66 الكتاب، ٨٠/٢.

67 تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ٣٢٧.

68 التكوثر العقلي، ٤٥.

69 سيبويه، ٢٥٧/١.

70 السيرافي، ورقة ١٢٧ ب، والكلام نفسه نقله الشنتمري من غير نسبة مرة أخرى، ينظر النكت، ٤٥٦/١.

71 التكوثر العقلي، ١٥٢ (بتصرف).

72 سيبويه، ١٣٠/٢.

73 شرح الكتاب، ورقة ٤٨٣.

74 انظرالشنتمري في النكت، ١١٢/٢.

75 انظر: Brown and youl. p 3.

76 انظر: عياشي منذر، اللسانيات والدلالة، ص ٦٩.

77 المومني محمد، ٤.

78 هيدجر مارتن، مبدأ العلة، ٥.

79 المصدر السابق نفسه (بتصرف)، ١٢٧.

80 شمس الدين جلال، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين، ١٠٧.

81 انظر: هنداوي حسن، مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، الإسكندرية، ١٩٩٤، ص ٣٣٩.

82 الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ٦٥ و٦٦.

83 تشير كتب الطبقات إلى أن أول من مد العلل وشرحها هو عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ)، وقد كان من كبار النحاة والقراء، انظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ٤٧.

84 انظر: النحو العربي، العلة النحوية، نشأتها وتطورها، ص ٢٦٤.

85 من أولئك، تمام حسان في كتابه «اللغة بين المعيارية والوصفية»، ٤٠ و٤١.

86 Leech. G. The principles of pragmatics, 1989. p4.

87 Ibid. p 13.

88 الطبيعة والتمثال، ٢٠٦.

89 جاء في سر الفصاحة للخفاجي: «إن المتكلم من وقع الكلام الذي بينا حقيقته بحسب أحواله من قصده وإرادته واعتقاده وغير ذلك من الأمور الراجعة إليه حقيقة أو تقديرا»، ص ٤٤، ولهذا أخرجوا المتكلم النائم أو الساهي أو المصروع.

90 انظر السيد أحمد عبدالغفار، التصور اللغوي عند الأصوليين، ص ١١٣.

91 التكوثرالعقلي، ص ٢١٤، ويذهب الشهرستاني إلى أن حاجة فعل الكلام للمخاطب ضرورة عقلية (انظر مبحث الكلام الإلهي في حقيقة الكلام الإنساني والنطق النفساني) من نهاية الإقدام في علم الكلام، ص ٣١٧.

92 سيبويه، ١/٣٩٢.

93 انظر، طه عبدالرحمن، «الحوار والاختلاف، خصائص وضوابط» ضمن قضايا إسلامية معاصرة - ع - ١٦ - ١٧، ٢٠٠١، ص ٢٤٠.

94 سيبويه، ٢/٥٤.

95 المرجع السابق نفسه.

96 انظر الشنتمري، ١/٢٨٠ و٢٨١.

97 شرح الكتاب، ورقة ١٩٧ ب.

98 يطلق السورعند المناطقة على اللفظ الدال على كمية أفراد الموضوع في القضايا الحملية، كلفظ كل (Tout) وبعض (Quelque) في قولنا: كل إنسان فان، وبعض الناس طبيب، ويطلق على كمية الأوضاع في القضايا الشرطية كلفظ (كلما ومهما وليس كلما، وليس مهما وليس متى). والقضية المشتملة على السور تسمى مسورة ومحصورة، وهي إما كلية وإما جزئية، (ينظر جميل صليبا، ١/٦٧٦).

99 انظر: ليونز جون، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة حلمي خليل، ص ١٩٠.

100 سيبويه، ٢/٥٥.

101 المرجع نفسه.

102 يذهب الدكتور طه عبدالرحمن إلى أنه لضابط الحقائق المشتركة في أي حوار مقتضيان:
- في صورته العامة: يثبت الرأي بالبناء على المعارف والأحكام المشتركة.
- في صورته الخاصة: اجتهد في إثبات دعواك بالاستناد إلى أقوى المقدمات المشتركة ودرجة الاشتراك في هذه الحقائق ليست واحدة، فمنها ما يعد إنكاره خروجا عن طور العقل، ومنها ما يعد القدح فيه خروجا عن مقتضى العادة (انظر: الحوار والاختلاف، ص ٢٥٠ و٢٥١).

103 سيبويه: ١/١٠٣، وانظر ما قاله ابن مضاء في «الرد على النحاة» عن المحذوف في القرآن الكريم لعلم المخاطب، ص ٦٩.

104 انظر: طه عبدالرحمن، التكوثر العلي، ص ١٥٠.

105 الزمخشري: ١/٢١٠.

106 المصدر السابق نفسه، ١/٢١٠.

107 المصدر السابق نفسه، ٢/١٤، وانظر ما قاله الدمنهوري في «حلية اللب المصون»، ص ٥٣.

108 انظر: طه عبدالرحمن، التكوثر العقلي، ص ١١٢.

109 سرحان إدريس، طرق التضمين الدلالي والتداولي في اللغة العربية وآليات الاستدلال، ص ٢٨، نقلا عن: - Germain. C "Origine et évolution de notion de situation linguistique" Vol. 8, p 125.126

110 يراجع في ذلك الكتاب: ج ١/ ٢٨٣ - ٣٨١.
ج ٢/٣٤٥ - ٨٧ - ٩٣ - ١١٤ - ٢٣٣ - ٢٨٠ - ٢٩٤ - ٢٩٧ - ٣٤٥
ج ٣/٧ - ١٠٣ - ١٠٤ - ٢٢٤.

111 سيبويه، ١/٥٦ - ٩٥.

112 المرجع السابق نفسه.

113 المرجع السابق نفسه.

114 ابن النحاس، ٣٤، وانظر ما قاله ابن وهب الكاتب في «نقد النثر» عن الحذف لعلم المخاطب، ص ٦٩.

115 المرجع نفسه، ١/٣٩٣.

116 سيبويه، ١/٢٣٦.

117 المصدرالسابق نفسه، ١/٣٩٣.

118 التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص ٣٣٢.

119 سيبويه، ٢/٣٦٤.

120 شرح ابن عقيل على ابن مالك، ١/١٠٦.

121 عبدالقادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص ٨٠.

122 سيبويه، ١/٣٤.

123 نظر شروح التلخيص، مطبعة البابي الحلبي (الجزء الأول من ص ٣٨٩ - ٤٩٣).
- مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي.
- مختصر لسعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني.
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي.

124 سيبويه، ١/١٤٢.

125 المصدر السابق نفسه، ٢/١٤٣.

126 المصدر السابق نفسه، ١/٥٦.

127 القزويني جلال الدين، شرح التلخيص في علوم البلاغة، ص ٦٥ (بتصرف).

128 سيبويه، ١/٣٩٣.

129 ينظر عمل «جورج هانكامر» G. Hankamer عن «اللبس المفروض Unacceptable Ambiguity، وهي دراسة جيدة عن اللبس تركيبيا بسبب الحذف، وقد استوعب صاحبها تمثيلات من عدة لغات: الفرنسية، التركية، اليابانية. .(In linguistic Inquiry, Vol. 4;n 1, p 68 - 17. 1937)

130 انظر: سرحان إدريس، ص ٤٤ - ٤٧.

131 المصدر السابق نفسه، ٤٨ - ٥١.

132 انظر سيبويه: ١/٣٠٨، ويقول الدكتور أحمد العلوي في المضمار نفسه: «إذا كان على المتكلم أن يراعي معاني عقلية هي كل ملاحظاته المتعلقة بسياق الكلام المادي والاجتماعي والنفسي وأن يعكسها في كلامه:

فإن أول ما ينبغي له أن يفعل لتجنب انعدام التبليغ والبلاغة هو أن يوقع في كلامه انسجاما تاما، الطبيعة والتمثال، ص ٢٣٧.

133 الطبيعة والتمثال، ٢٣٣.

134 شرح الكتاب (مخطوط)، ورقة ٧٥ أ، وانظر أيضا الشنتمري، ١/١٩٨.

135 سيبويه، ١/٢٣.

136 المصدر السابق نفسه، ١/٤٥.

137 المصدر السابق نفسه، ١/٤٨.

138 المصدر السابق نفسه، ١/٩٩.

139 المصدر السابق نفسه، ١/١٢٢.

140 G. Leech. p6.
Recanati: La transparence et l'ènonciation, Pour introduire à la pragmatique.Paris Seuil. 1979. pp 178 - 181.

141 مفتاح محمد، تحليل الخطاب الشعري، ص ١٦٣.

142 انظر: القاضي عبدالجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ١٥/١٦٢.

143 انظر: الفروق في اللغة، ص ١٢٠.

144 كما يتداخل القصد والنية عند بعضهم خاصة الفقهاء، إذ النية لغة انبعاث القلب نحو ما يراه موافقا لغرض من جلب نفع ودفع ضر حالا ومآلا، وفي القاموس: نوى الشيء ينويه نية، ويخفف: قصده. والنية في الأقوال لا تعمل إلا في الملفوظ، ولهذا لو نوى الطلاق أو العتاق ولم يتلفظ به لا يقع، ولو تلفظ به ولم يقصد وقع، لأن الألفاظ في الشرع تنوب مناب المعاني الموضوعة هي لها (انظر: الكفوي أبوالبقاء، الكليات ٢٠٢ و٢٠٣).

145 كشاف اصطلاحات الفنون، ٢/٢٩١.

146 التكوثر العقلي، ١٠٣، وانظر أيضا للمؤلف نفسه: «في أصول الحوار وتجديد علم الكلام»، ص ٣٩، حيث تحدث عن نموذج القصد ضمن النماذج النظرية في التصور الاعتراضي للحوارية ويمثله: كرايس Grice، وسورل Searle، وستراوسن Strawson، وشيفر Schiffer.

147 القاضي عبدالجبار، المغني، ١٦/٣٤٧.

148 المصدر السابق نفسه، ١٥/١٧.

149 J. Searle, Intentionality; An essay in philosophy of mind; 1993.

150 الشهرستاني، نهاية الإقدام في علم الكلام، ص ٢٦٦.

151 ويعتبر عمل أستاذنا الدكتور سرحان إدريس «طرق التضمين الدلالي والتداولي في اللغة العربية وآليات الاستدلال» لبنة في صرح هذا المشروع المعرفي والحضاري الضخم.

152 سيبويه: ١/٤٣٤.

153 السيرافي، شرح الكتاب، ورقة ١٥٦ ب.

وعند النحاة تعتبر (بل) حرف إضراب، إذا تليت بجملة كان معنى الإضراب إما الإبطال نحو قوله تعالى ﴿وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون﴾، وإما الانتقال من غرض إلى آخر مثل قوله تعالى ﴿قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا﴾، وإذا تليت بمفرد فهي عاطفة تجعل ما

قبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشيء، وإثبات الحكم لما بعدها إن تقدمها أمر أو إيجاب كـ «اضرب زيدا بل عمرا، وقام زيد بل عمرو) وهي لتقرير ما قبلها على حالته وجعل ضده لما بعده إن تقدمها نفي أو نهي نحو (ما قام زيد بل عمرو، ولا يقم زيد بل عمرو) انظر: ابن هشام، المغني، ١٥١ و١٥٢. وحاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع، ٣٤٣/١ و٣٤٤. وشرح الأستراباذي على كافية ابن الحاجب، ٣٤١/١ و٣٤٢.

154 انظر: عياشي منذر، اللسانيات والدلالة، ص ٩٦، وأيضا الطبيعة والتمثال لأحمد العلوي، حيث يعتبر أن النية والقصد من المعامل الخارجي الذي ينبغي إيلاء العناية له، فليس بالمعامل تُحَل المشاكل، ص ٢١٦ و٢١٧.

155 يقول الدكتور لطفي عبدالبديع: «والقصد في كلامهم عقيم لا ينتج شيئا، وإنما جيء به لتوجيه القول بصلاحية الحكم عليه، وإلا فالقصد بمعناه الخصب مقتضاه أن يرى المرء في الشيء أمر مغايرا للمعهود منه، بحيث يضفي عليه معنى جديدا يترتب على التوجه إليه، لأن مقتضى ذلك إدخال الموضوع في حيز الذات ولا جدوى من القصد الذي يرى في المرآة مرآة «فلسفة المجاز بين البلاغة العربية والفكر الحديث»، ص ١٢٠.

156 سيبويه: ١٥١/١ و١٥٢، وينظر أيضا (هذا باب بدل المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة)، ١٦/٢.

157 انظر: بدوي طبانة، معجم البلاغة العربية، ص ٦٩.

158 انظر: سيبويه، ٤٣٠/١ (هذا باب المبدل من المبدل منه والمبدل يشرك المبدل منه في الجر)، وإليه أشار ابن مالك بقوله: (ودون قصد غلط به سلب)، شرح ابن عقيل، ٢٤٨/٢.

- شرح الأستراباذي على الكافية، ٣٤٠/١.

159 سيبويه، ٤٠/١.

160 المصدر السابق نفسه، ١٢٠/١.

161 انظر، شرح المفصل، ص ٧٧٨.